رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

SAM Rights & Liberties

Justice4Yemen Pact ميثاق العدالة لليمن

DT Institute

ورقة سياسات

من الصراع الهجين إلى نموذج التعافي في قرية الصراري
نحو خارطة طريق للعدالة التصالحية وبناء السلام بقيادة مجتمعية

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK) الذي تنفذه رابطة أمهات المختطفين ومنظمة سام للحقوق والحريات بالشراكة مع DTI

www.ama-ye.org

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

ورقـــــة سياسات

من الصراع الهجين إلى نموذج
التعافـي فـي قريـــة الصـراري
نحو خارطة طريق للعدالة التصالحية
وبنـــاء الســـلام بقيـــادة
مجتمعيـة

إعداد:

عبدالغني الهياجم

باحث في مجال بناء السلام
وحقوق الإنسان

المحتويات

ملخص تنفيذي: 6
المقدمة: 9
المنهجية: 11
السياق العام: 13
تحليل النزاع وأبعاده: 16
الأطراف الفاعلة وديناميكيات القوة: 18
الأسباب الجذرية والعوامل الموضوعية والعوامل الدافعة والأسباب المباشرة: 20
أولاً، الأسباب الجذرية: 21
ثانياً، العوامل الموضوعية: 22
ثالثاً، العوامل الدافعة: 23
رابعاً، الأسباب المباشرة: 24
ملخص تحليل الأسباب: 25
التأثيرات الناتجة عن النزاع: 26
المتأثرون وحجم التأثير العام: 27
التأثيرات الاجتماعية (غير المادية): 27
التأثيرات الاقتصادية: 27
التأثيرات على الخدمات الأساسية (المادية): 28
التأثير على جهود بناء السلام: 28
الاحتياجات الناتجة عن النزاع (من البقاء إلى بناء السلام): 29
تحديات العدالة التصالحية والتعايش السلمي: 31
فرص إعادة بناء الثقة والتعايش السلمي: 34
خارطة الحلول المقترحة: 36
التوصيات لتعزيز المصالحة والتعايش: 42
إمكانية التطبيق في سياقات مماثلة: منهجية تحليلية وإجرائية 46
الخاتمة: 50

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

رابطة أمهات المختطفين

منظمة حقوقية تقودها نساء، تأسست في إبريل 2016 وتتشكل من مدافعات عن حقوق الإنسان وأمهات وزوجات المعتقلين. تعمل رابطة أمهات المختطفين على رصد وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ورفعها للجهات المعنية، وتهدف لبناء ذاكرة حقوقية تحفظ للضحايا حقهم في المساءلة والإنصاف في مرحلة ما بعد الحرب. كما تعمل على إيصال صوت الضحايا في المحافل الوطنية والدولية، والتواصل المستمر مع أصحاب القرار والوساطات المحلية. بهدف الإفراج عن المحتجزين / ات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للناجين من الضحايا وذويهم.

SAM Rights & Liberties

منظمة سام للحقوق والحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية بدأت نشاطها في يناير / كانون الثاني 2016. وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر / كانون الأول 2017. تسعى المنظمة لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، والعمل على وقف الانتهاكات من خلال العمل على المناصرة بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية، إحداث وعي حقوقي من خلال العمل على التنمية الحقوقية في أواسط المجتمع، والعمل على محاسبة منتهكي حقوق الإنسان في اليمن بالتعاون مع الآليات الدولية والمنظمات الحقوقية.

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

ميثاق العدالة لليمن

عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق الشعب اليمني خصوصاً الفئات الضعيفة والمهمشة بدرجة أكبر، يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يعاني منها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يستُرشِد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لعضائه من خلال التعاون إنهاء الانفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهم وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً لليمن.

DT Institute

معهد دي تي (DT Institute)

منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ «التنمية بطريقة مختلفة». ينفذ المعهد برامج تنموية عالمية معقدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشة والمغلقة. ويمول مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)

كتبت هذه الورقة ونشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، وهو إطار علمي وتطبيقي يهدف إلى نقل مفاهيم العدالة الانتقالية من المستوى النظري إلى الممارسة المجتمعية. يقوم المشروع على تعزيز الوعي والقدرات المحلية لتفعيل آليات العدالة التصالحية والمساءلة وحبر الضرر بهدف تحقيق سلام حقيقي يقوم على الحقيقة والإنصاف والمشاركة، ويركز على فكرة أن العدالة ليست مساراً قانونياً فحسب، بل عملية اجتماعية وثقافية تسهم في ترميم النسيج الوطني واستعادة الثقة وإعادة بناء الذاكرة الجماعية من خلال الاعتراف والاعتذار والمساءلة والمصالحة.

يضم برنامج دعم السلام في اليمن تحالف العدالة من أجل اليمن (Y4YP)، وهو تحالف يضم عشر منظمات محلية تعمل على تعزيز مفاهيم العدالة الانتقالية في اليمن من خلال نشر الوعي، وتنفيذ مختلف أنشطة التوعية والتدريب والمناصرة، وتفعيل دور المجتمعات المحلية والجهات السياسية في دعم مسارات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدرتهم على المشاركة في عملية العدالة الانتقالية.

ملخـــص تنفيـــذي

تقدم ورقة السياسات هذه تحليلاً بنيوياً شاملاً للنزاع المعقد في قرية الصراري بمحافظة تعز، وتتخذها كنموذج مصغر لفهم آليات تحول الصراعات الأهلية المحلية إلى حروب مدمرة بالوكالة، ضمن سياق النزاع اليمني الوطني الأوسع. تبدأ الورقة بتحديد الإشكالية، حيث أدى الموقع الاستراتيجي للقرية، المقترن بتركيبتها الديمغرافية، إلى استغلال الانقسامات المذهبية والقبلية التاريخية الكامنة، وعسكرتها في سياق حرب ما بعد 2015. وتهدف الورقة إلى تقديم تحليل متكامل للجذور والديناميكيات، وصولاً إلى خارطة طريق عملية للسلام.

يستعرض التحليل أولاً السياق العام، موضحاً كيف جعل الموقع الجغرافي (السيطرة على محيط تعز) والهوية الديمغرافية (ذات الطابع الزيدي التقليدي) القرية هدفاً استراتيجياً. ويوضح كيف كانت الحرب الوطنية هي المحفز الذي حول الخلافات المحلية إلى مواجهة شاملة، لا سيما مع استغلال جماعة الحوثي للانتماءات المذهبية لتحويل القرية إلى قاعدة عسكرية، مستفيدة من فراغ مؤسسات الدولة المنهارة.

ينتقل التحليل إلى أبعاد النزاع، ويصفه بأنه صراع مركب تتداخل فيه الانقسامات الأفقية (المذهبية) مع الرأسية (السياسية والعسكرية). وتستعرض الورقة التسلسل الزمني للأحداث، بدءاً من مرحلة الخلافات المضبوطة (ما قبل 2011)، مروراً بالاستقطاب الأيديولوجي (2011-2014)، وصولاً إلى العسكرة المفتوحة بعد 2015، والتي أدت إلى مواجهة عسكرية شاملة في أغسطس 2016 بعد قطع الطريق الحيوي.

تتناول الورقة بعد ذلك محاولات الاحتواء السابقة، وتشرح أسباب فشل الوساطات القبلية والمجتمعية، وأهمها: غياب الدور الفاعل لمؤسسات الدولة، وتبعية المكونات المحلية لأجندات أطراف الصراع، وانعدام الثقة، وتجاوز حجم الأضرار قدرة الأعراف التقليدية على الاستيعاب.

يلي ذلك تحليل معمق للأطراف الفاعلة وديناميكيات القوة، ويفكك شبكة الفاعلين المعقدة (المباشرين، غير المباشرين، الوجهاء، القوى الخارجية، والشباب والنساء)، ويحدد تضارب مصالحهم الذي أعاق الحلول السلمية.

تقدم الورقة تحليلاً للأسباب متعددة المستويات: أولاً، الأسباب الجذرية المتمثلة في «المثلث القاتل» (ضعف الدولة التاريخي، الانقسامات المذهبية والاجتماعية، والنزاعات القديمة على الموارد كالمياه والأراضي). ثانياً، العوامل الموضوعية التي فاقمت الهشاشة (الموقع الاستراتيجي وانهيار مؤسسات الدولة). ثالثاً، العوامل الدافعة التي عملت كمحفزات (الاستقطاب السياسي، التحشيد المذهبي، وفشل الوساطات). رابعاً، الأسباب المباشرة التي أشعلت المواجهة (قطع الطريق الرئيسي، تحويل القرية لقاعدة عسكرية، والأنشطة الطائفية الاستفزازية).

توثق الورقة التأثيرات المدمرة للنزاع، والتي لم تقتصر على الخسائر المادية الجسيمة (مقتل 46 شخصاً، وإصابة 50 آخرين، وتهجير أكثر من 150 أسرة، وتدمير 142 منزلاً كلياً و 95 جزئياً)، بل امتدت لتمزيق النسيج الاجتماعي، وانهيار منظومة القيم والأعراف، وتدمير الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم)، وخلق صدمات نفسية عميقة. وبناءً على هذه التأثيرات، تحدد الورقة الاحتياجات المتدرجة للمجتمع، بدءاً من ضرورات البقاء (الأمن، العدالة العاجلة، الخدمات) وصولاً إلى متطلبات السلام المستدام (الدعم النفسي والتنمية).

تستعرض الورقة التحديات التي تعيق العدالة التصالحية، وهي منظومة متكاملة من التحديات السياسية والمؤسسية (انهيار سلطة الدولة والإفلات من العقاب)، والأمنية (انتشار السلاح ونزاعات الأراضي)، والاجتماعية (تجذر الأحقاد وضعف الثقة)، والاقتصادية (انهيار سبل العيش وتعقيد جبر الضرر)، بالإضافة لتحديات الأطر القانونية القائمة.

> في المقابل، تحدد الورقة فرص إعادة بناء الثقة، والتي تكمن في الإرهاق المجتمعي من النزاع، والتفضيل الواسع للمصالحة، ووجود مصالح مشتركة (الحاجة للخدمات)، وفاعلين محليين للسلام.

بناءً على هذا التحليل المتكامل، تقترح الورقة خارطة طريق ونظرية تغيير شاملة تقوم على «تمكين الفاعلين المحليين لقيادة عملية عدالة تصالحية، مدعومة بتدخلات خدمية وتنموية». وتُقدَّم الحلول المقترحة عبر ثلاثة مسارات متزامنة: قصيرة الأمد (بناء الثقة وتلبية الاحتياجات العاجلة)، ومتوسطة الأمد (التعافي وإعادة بناء الروابط)، وطويلة الأمد (التنمية المستدامة وضمان عدم تكرار النزاع عبر مشاريع استراتيجية وتعزيز الحوكمة المحلية).

تؤكد الورقة على إمكانية تطبيق هذا النموذج في سياقات مماثلة عبر تكييف إطار العمل التحليلي والإجرائي، وليس كـ «وصفة جاهزة». وتختتم الورقة بتوصيات عملية موجهة للحكومة، والسلطات المحلية، والمنظمات الدولية المانحة، والمجتمع المدني، والقيادات المجتمعية بهدف خلق بيئة داعمة تضمن تحويل الصراري من «بؤرة توتر» إلى «نموذج تعافٍ» ملهم ومستدام.

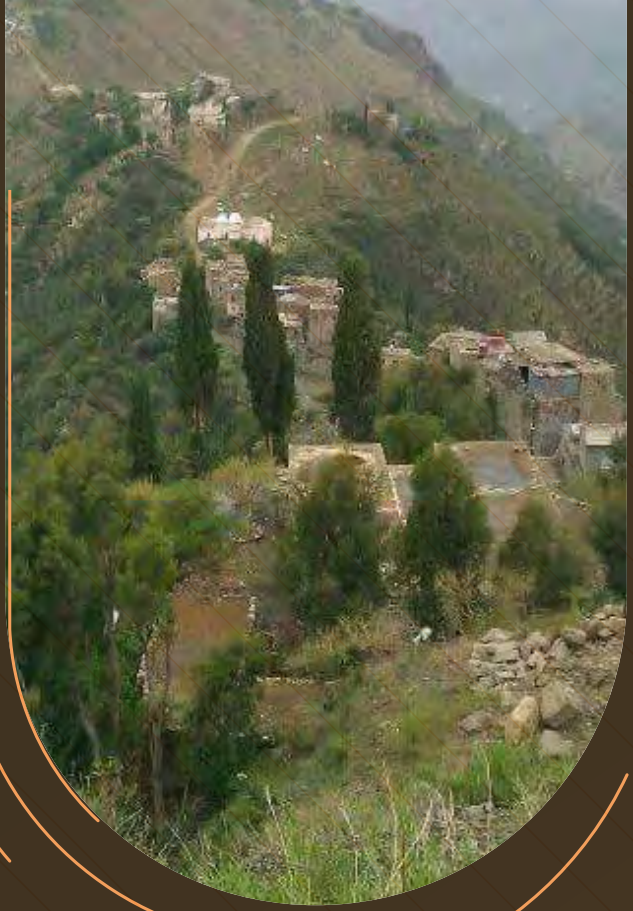

المقدمة

كثيراً ما يُختزل النزاع اليمني في أبعاده الجيوسياسية أو في كونه صراعاً وطنياً بين أطراف رئيسية. غير أن هذا المنظور الواسع يُغفل حقيقة جوهرية مفادها أن الحرب الأهلية هي في الحقيقة تجمُّع مدمّر لآلاف النزاعات المحلية المعقدة، التي تتشابك فيها المظالم التاريخية مع التباين العقائدي والمذهبي والولاءات المجتمعية، لتُستغل في نهاية المطاف كوقود لاستراتيجيات الحرب الكبرى.

في هذا السياق، لا تُمثّل قرية الصراري، الواقعة في العمق الاستراتيجي لمحافظة تعز، مجرد حالة دراسية أخرى، بل هي عدسة مكبرة تكشف بوضوح مؤلم عن «آليات» هذا التحول المدمر. إنها تقدم نموذجاً حياً لكيفية تفكيك مجتمع متجانس، وكيف يمكن لعوامل الهوية والموقع الجغرافي أن تتحول من خصائص محلية إلى خطوط تماس قاتلة تُغذيها أطراف الصراع الوطنية.

تأتي هذه الورقة، المُعَدة ضمن إطار «مشروع دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)»، لتطرح إشكالية مركزية تتجاوز مجرد تشخيص الأسباب. الإشكالية لا تكمن فقط في اندلاع العنف، بل في الإخفاق المزدوج الذي كشف عنه هذا النزاع: أولاً، الضعف الشديد لمؤسسات الدولة الرسمية في إدارة الخلافات وحماية المواطنين؛ وثانياً، العجز المأساوي للآليات المجتمعية والقبلية التقليدية عن احتواء صراع تم «تسليحه» و«أدلجته» ليتجاوز قدرتها على الاستيعاب.

لقد ترك هذا الفراغ المزدوج المجتمع في حالة «ما بعد الصدمة»، حيث أصبحت المظالم المتعلقة بالأرض، والدمار الاقتصادي، والجروح الاجتماعية العميقة، جزءاً لا يتجزأ من الاحتياجات الإنسانية اليومية. وهنا يكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه أي جهود مستقبلية لبناء السلام: كيف يمكن إعادة بناء الثقة في بيئة يطغى عليها منطق القوة والإفلات من العقاب؟

> بعيداً عن التحليلات السياسية الكلية، تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها أن السلام المستدام في السياقات المماثلة للصراري لا يمكن أن يُفرض من الأعلى، بل يجب أن يُبنى من الأسفل إلى الأعلى. إنها تبتعد عن تقديم «وصفات جاهزة» لتغوص، عبر الاستماع المباشر للمجتمع المحلي، في فهم أعمق لديناميكيات الانهيار.

لا تهدف هذه الدراسة إلى مجرد توثيق مأساة، بل إلى تقديم مساهمة عملية ترتكز على أن المدخل الحقيقي للسلام لا يبدأ بالحلول السياسية، بل بـ «العدالة التصالحية» التي يقودها المجتمع. إنها تقدم إطاراً عملياً يوضح كيف يمكن للتدخلات الخدمية والتنموية أن تُستخدم كرافعة لبدء حوار مجتمعي حول المظالم الجذرية. إن الهدف النهائي ليس فقط إنقاذ قرية، بل تقديم نموذج تحليلي وإجرائي قابل للتكيف والتطبيق، يمنح صانعي السياسات والجهات المانحة والفاعلين المحليين خارطة طريق واقعية لتحويل بؤر التوتر المماثلة إلى نماذج تعافٍ مستدام.

المنهجية

اعتمدت هذه الورقة على منهج بحثي نوعي (Qualitative Research) يهدف إلى فهم عميق وشامل لتعقيدات النزاع في قرية الصراري من وجهة نظر المتأثرين به مباشرة. ونظراً لندرة الدراسات والتقارير الرسمية السابقة التي تتناول هذا النزاع بشكل مفصل، استندت الورقة بشكل أساسي على جمع البيانات من مصادر أولية لضمان دقة التحليل وتجذره في الواقع المحلي. تم جمع البيانات الميدانية عبر مجموعة من الأدوات المتكاملة، شملت:

المقابلات المعمقة:

- تم إجراء سلسلة من المقابلات الفردية شبه المنظمة مع فاعلين رئيسيين، من ضمنهم وجهاء وقادة اجتماعيون، وممثلون عن أطراف النزاع، وضحايا مباشرون، وناشطون محليون من النساء والشباب. وقد هدفت هذه المقابلات إلى فهم الدوافع والمصالح والتصورات الفردية حول النزاع والحل.

جلسات النقاش البؤرية المركزة:

- عُقدت جلسة نقاش بؤرية مع مجموعة ضمت (نساء، وشباب، ومجموعة متنوعة من الأفراد الذين يمثلون الشرائح المختلفة المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك، الوجهاء والمؤثرين الاجتماعيين) لاستكشاف التصورات الجماعية حول أسباب وتأثيرات النزاع، وتحديات التعايش، وأولويات التعافي.

الجلسات الحوارية المجتمعية:

- تم تنظيم جلستين حوار موسعة جمعت المشاركين الذين لديهم القدرة على التأثير في مجتمعاتهم والمساهمة في عملية السلام، بما في ذلك (الوجهاء الاجتماعيين والسياسيين، لدورهم المحوري في الوساطة وتوجيه الرأي العام وحل النزاعات التقليدية، وضمان الالتزام السياسي بالحلول المقترحة وتوفير الدعم اللازم. وممثلون عن الشباب والنساء لضمان تمثيل جميع شرائح المجتمع وإشراكهم في عملية السلام. وخبراء وميسرون لتقديم الدعم الفني وتيسير الحوار لتوليد رؤية مشتركة للحلول المقترحة.

اتبعت الورقة منهجية تحليل النزاع (ACCP) كإطار تحليلي، حيث تم تفكيك النزاع إلى مكوناته الرئيسية: السياق، الأطراف الفاعلة (بما في ذلك مصالحهم ومصادر قوتهم)، الأسباب (الجذرية، والموضوعية، والدافعة، والمباشرة)، والديناميكيات. وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام التحليل الموضوعاتي (Thematic Analysis) لتحديد الأنماط والموضوعات الرئيسية الناشئة من المقابلات والحوارات. يقتصر نطاق هذه الورقة على منطقة الصراري والقرى المجاورة لها مباشرة، مع الاعتراف بأن ديناميكيات النزاع تتأثر بعوامل على مستوى المحافظة والمستوى الوطني. ومن القيود المنهجية التي واجهت البحث، التحديات الأمنية التي حدّت من الوصول إلى بعض المناطق، والحساسية العالية للموضوع التي تطلبت بناء الثقة بشكل تدريجي مع المشاركين. وقد تم الالتزام بأعلى الاعتبارات الأخلاقية، بما في ذلك الحصول على الموافقة المستنيرة من جميع المشاركين، وضمان سرية هوياتهم وسلامتهم، وتطبيق مبدأ «عدم إلحاق الضرر» في جميع مراحل البحث

السيـــاق العـــــام

تمثّل قرية الصراري، الواقعة ضمن مديرية صبر الموادم بمحافظة تعز، نموذجاً حيوياً ومعقداً لديناميكيات النزاع في اليمن، حيث تتداخل العوامل المحلية المتعلقة بالجغرافيا والهوية مع السياق الأوسع للحرب الوطنية.

تمثّل قرية الصراري، الواقعة ضمن مديرية صبر الموادم بمحافظة تعز، نموذجاً حيوياً ومعقداً لديناميكيات النزاع في اليمن، حيث تتداخل العوامل المحلية المتعلقة بالجغرافيا والهوية مع السياق الأوسع للحرب الوطنية. تكتسب القرية أهمية استراتيجية قصوى لوقوعها في محيط جبل صبر، الذي يُعد من أعلى جبال اليمن. هذا الارتفاع (743 متراً في القرية، وأكثر من 3000 متر في الجبل) حول القرية إلى نقطة ارتكاز لا غنى عنها للسيطرة العسكرية على المناطق المحيطة بمدينة تعز، مما جعلها هدفاً عسكرياً ثابتاً للأطراف المتصارعة على المستوى الوطني. أما من الناحية الديمغرافية، فتتميز الصراري بتركيبة سكانية ذات طابع ديني تقليدي، يغلب عليها الانتماء الزيدي الولائي، وتضم عائلة آل الجنيد، مع تركيبة اجتماعية تتسم بعلاقات قَبَلية قوية وتداخل أسري وقروي عميق، هذه الهوية المتميزة جعلت القرية مركزاً جاذباً للمناطق المجاورة، لكنها أيضاً وضعتها في موقف مناهض للأيديولوجيات الدينية المتشددة (السلفية)، حيث توضح المصادر المحلية أنها استعصت تاريخياً على الأفكار التي يصفونها بـ «الوهابية التكفيرية». هذا التباين المذهبي القديم كان بمثابة وقود كامن مهيأ للاشتعال في ظل الحرب الأهلية.

لم تكن الحرب الأهلية الشاملة في اليمن بعد 2015 مجرد خلفية للنزاع في الصراري، بل كانت المحفز الرئيسي الذي حوّل الخلافات المحلية القديمة إلى مواجهة عسكرية شاملة، كانت الحرب الكبرى بمثابة مغذٍ ومشرع للصراع المحلي، حيث استُغل الانقسام الوطني لتمزيق النسيج الاجتماعي للمنطقة، في الظاهر محافظة تعز منقسمة شكليًا بين قوات الحكومة المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثيين، لكن الواقع أكثر تعقيدًا، حيث تتوزع السيطرة بين عدة فصائل مسلحة، هذا الانقسام انعكس بشكل مباشر على المستوى المحلي في الصراري، حيث تحولت الولاءات المحلية إلى تحالفات مع الأطراف الوطنية والدولية.

غيرت الحرب على المستوى الوطني الديناميكيات المحلية جذرياً، حيث كان التسييس والتحشيد العسكري للمجتمع هو الخطوة الأولى في هذا التحول، حيث أن جماعة الحوثي استغلت الانتماءات المذهبية لسكان القرية، وخاصة عائلة الجنيد، وحوّلتها إلى «بؤرة لها» بتدريب الأفراد وتخزين الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، هذا الأمر حوّل القرية من مجتمع محلي إلى جزء لا يتجزأ من استراتيجية حرب أوسع نطاقًا، مما أضفى عليها أهمية عسكرية لم تكن موجودة سابقًا، هذا التحشيد أثار قلق القرى المجاورة وقوات المقاومة الشعبية، التي اعتبرت القرية تهديدًا استراتيجيًا على جبل العروس، مما أدى في النهاية إلى قرار «تحرير» المنطقة. هذا التسلسل من الأحداث يوضح كيف أن الديناميكيات المحلية، المتمثلة في الخلافات بين القرى، لم تكن كافية وحدها لإشعال حرب شاملة، بل احتاجت إلى تغذية من الديناميكيات الوطنية، مثل التسليح والتحالفات السياسية، لتتصاعد إلى هذا المستوى من العنف.

في خضم هذا الانهيار، أدى غياب مؤسسات الدولة القوية إلى ترك فراغ كبير في آليات حل النزاعات الرسمية، مما مكّن الجماعات المسلحة من فرض سيطرتها واستغلال الأوضاع. تحوّلت هذه الجماعات إلى «جهات فاعلة» رئيسية في المجتمع، تستفيد من الفقر والبطالة لتجنيد المقاتلين و»توفير» مصدر دخل للشباب العاطلين عن العمل. هذا المسار يوضح كيف أن الفوضى وغياب السلطة المركزية يمنحان الجماعات المسلحة نفوذًا متزايدًا، ويقوضان أي فرصة لإيجاد حلول سلمية. ولهذا السبب، فإن حل النزاع في الصراري يتطلب أكثر من مجرد وقف إطلاق النار؛ بل يستلزم إعادة بناء مؤسسات الدولة وتوفير فرص اقتصادية مستدامة، مما يجعل الشباب أقل عرضة للانجرار إلى العنف والتجنيد.

تتأثر بيئة النزاع بشدة بالعوامل الداخلية. ثقافياً، شكلت الهوية المذهبية الشيعية التقليدية لآل الجنيد عاملاً حاسماً في تعبئة المقاتلين محلياً وتقديم الذريعة للاستهداف من الأطراف المذهبية الأخرى. اجتماعياً، تراجعت قيمة الأعراف القبلية التقليدية التي تسعى للصلح، أمام القوة العسكرية، حيث فشلت محاولات الوساطة التي قادها مشايخ ووجاهات تعز ، مما يشير إلى تآكل دور النظم التقليدية لحل النزاعات. واقتصادياً، أدت الظروف القاسية للحرب والحصار على تعز إلى ارتفاع هائل في الأسعار وتدهور الأوضاع الإنسانية. هذا التدهور الاقتصادي يخلق بيئة معززة للنزاع، حيث يزيد التنافس على الموارد المحدودة ويدفع الشباب إلى الانخراط في الجماعات المسلحة التي تقدم الرواتب أو الحماية. كما أن النزوح القسري أدى إلى خسائر اقتصادية مباشرة للسكان، في المنازل والممتلكات، مما يفاقم من متطلبات جبر الضرر ويعقد العودة.

> تتسم البيئة المباشرة للنزاع في الصراري بالخطر المستمر. على الرغم من أن قوات الحكومة الشرعيت استعادت السيطرة على القرية، فإنها تظل عرضة للقصف من جماعة الحوثي المتمركزة في منطقة الحوبان. هذا الوضع الأمني الهش يعيق أي محاولات للتعافي المجتمعي ويضمن بقاء حالة النزوح. فشل النزاع في إيجاد حلول محلية فبينما كان هناك محاولة للوساطة والصلح من قبل الوجاهات، فإن طبيعة الانتهاكات الجسيمة (الحصار، القصف، الاستهداف المذهبي) دفعت بالمطالبين بالعدالة الجنائية إلى الواجهة، مؤكدين على أن الجرائم الجماعية لا تسقط بالتقادم ويجب معاقبة مرتكبيها وفق القانون الدولي. إن التوفيق بين مطالب الصلح القبلي ومتطلبات العدالة العقابية يشكل التحدي الأكبر لإنهاء النزاع.

تحليل النزاع وأبعـــــاده

النـزاع في الصراري هـو صـراع مركـب ومتعـدد الأبعـاد، يتداخـل فيـه مـا هـو تاريخـي اجتماعـي مذهبـي مـع مـا هـو سياسـي عسـكري تتداخـل الإنقسـامات الأفقيـة (المذهبيـة، العرقيـة، المناطقيـة) مـع الإنقسـامات الرأسـية (السياسـية، العسـكرية، المصالـح الاقتصاديـة)

النزاع في الصراري هو صراع مركب ومتعدد الأبعاد، يتداخل فيه ما هو تاريخي اجتماعي مذهبي مع ما هو سياسي عسكري تتداخل الإنقسامات الأفقية (المذهبية، العرقية، المناطقية) مع الإنقسامات الرأسية (السياسية، العسكرية، المصالح الاقتصادية)، بدأ كخلافات قبلية وأسرية قديمة تعود إلى ما قبل 150 سنة، تركزت حول قضايا مثل النفوذ الاجتماعي والثأر والسيطرة على الموارد كالمياه، لكنه تطور بعد 2015 في سياق الصراع السياسي العسكري على المستوى الوطني، ليدخل نزاع قرية الصراري بين طرفين رئيسيين وهم قوات المقاومة الوطنية (الشرعية) المدعومة دولياً، وجماعة الحوثي والمواليين لها أيدولوجياً وسياسياً (آل الجنيد)، ليتمحور موضوع النزاع الأساسي حول السيطرة العسكرية على القرية ذات الموقع الاستراتيجي، وتصفية الوجود المخالف سياسياً وعسكرياً ومذهبياً، واتسمت طبيعة النزاع بالعنف الشديد، وقد شمل حصاراً واقتحامات وعمليات عسكرية.

يمكن تتبع التسلسل الزمني للأحداث المفصلية التي شكلت النزاع كالتالي:

2016

تصاعدت الأمور بشكل كبير، بعد قيام جماعة الحوثي والمواليين لها بقطع الطريق وفرض حصار خانق على المنطقة منذ أكثر من عام. بعد فشل المفاوضات ومحاولات إيجاد حل لفتح الطريق، نفذت قوات الجيش والمقاومة عملية عسكرية في نهاية يوليو 2016 لـ"تحرير" المنطقة من المسلحين التابعين لجماعة الحوثي، هذه العملية أدت إلى خسائر بشرية ومادية. هذا التوقيت، الذي جاء بعد عام كامل، يشير إلى أن العملية كانت ردًا على تهديد استراتيجي متصاعد، وليس مجرد نزاع محلي.

مرحلة ما بعد 2015

وهي مرحلة العسكرة المفتوحة، حيث تحولت القرية إلى معسكر تدريب ومخزن سلاح للحوثيين، وبدأت ممارسات استفزازية مثل ترديد شعار الحوثيين "الصرخة" وإقامة فعاليات طائفية، وزيارات متكررة لقيادات من القرية إلى صعدة. هذه المرحلة شهدت أيضاً شرارة المواجهة المباشرة بداية قطع الموالين للحوثيين للطريق الحيوي الذي يربط مدينة تعز المحاصرة بمناطق أخرى.

مرحلة 2011 - 2014

شهدت بداية الاستقطاب الأيديولوجي، حيث كثفت جماعة الحوثي من أنشطتها في القرية، مستغلةً انتساب بعض الأسر (آل الجنيد) للنسب الهاشمي.

مرحلة ما قبل 2011

تميزت بوجود خلافات تاريخية كامنة ولكنها مضبوطة ضمن الأعراف الاجتماعية.

العلاقة بين هذه الأطراف هي علاقة إقصائية وعدائية بحتة، حيث يسعى كل طرف إلى فرض سيطرته الكاملة، ويتجلى الانقسام في المجتمع المحلي بشكل حاد على كافة المستويات؛ فهناك انقسام جغرافي بين القرية ومحيطها، وانقسام سياسي حول المواقف الوطنية وانقسام اجتماعي بين الأسر، وانقسام مذهبي عميق. حيث استخدمت أطراف النزاع خطاب «الحماية» و«التطهير» وتحشيد السكان بالدعوة إلى «الدفاع عن المشروع الديني» أو «صد العدوان الطائفي». كما تم توظيف قصص المظلومية التاريخية والرموز الدينية الشهيرة والعادات المحلية لصناعة رواية تثبت حق كل طرف

بالسيادة على القرية والانتقام من الآخر، وتعززت هذه السرديات بشكل لافت بغطاء إعلامي نشيط كثيرا ما أضفى الطابع «المقدس» و«القطعي» على موقف الطرف المؤيد في أي قضية، مكرسًا خطاب الكراهية والانفصال، كما تم سن «قانون» عرفي يمنع عودة كل من ساند جماعة الحوثي، مما يكرس التهجير القسري ويعقد عملية المصالحة. هذا الانقسام أدى إلى تسميم الحياة اليومية، حيث يعيش السكان في ظل احتقان طائفي ومناطقي مستمر، مما يجعل العلاقات تزداد سوءاً وتعقيداً يوماً بعد يوم.

على الرغم من تعقيد النزاع، شهدت المنطقة محاولات محدودة لاحتواء التصعيد قبل تفجره عسكريًا، وأخرى لاحقة لمعالجة المظالم. تمثلت هذه الجهود أساسًا في وساطات قبلية ومجتمعية، حيث عقدت لقاءات بين مشايخ وأعيان من داخل الصراري ومحيطها بهدف نزع فتيل التوترات. ورغم الدور الإيجابي النسبي لبعض الوجهاء، ساهمت جهات أخرى ومكونات قبلية في إفشال المبادرات وتأجيج الصراع، مدفوعة بمصالح سياسية وعسكرية مركزية. غير أن هذه الجهود لم تُفضِ إلى أي حلول ملموسة، بل تدهور الوضع بعدها بشكل متسارع. يمكن تفسير هذا الفشل بعوامل بنيوية وسياقية متداخلة؛ أبرزها غياب الدور الفاعل لمؤسسات الدولة الأمنية والعدلية، مما أفقد المبادرات الغطاء القانوني والتنفيذي. كما أظهرت مكونات محلية تبعية واضحة لأجندات الأطراف المباشرة، مما حول موقفها «المشروط» إلى عائق. وافتقرت المبادرات إلى التشاركية وإشراك المتأثرين مباشرة، وانصب الاهتمام على الأعراض دون معالجة الأسباب الجذرية كالمظالم التاريخية وقضايا المياه والأراضي. وفي ظل انعدام الثقة العميق وتجاهل حساسية السياق المذهبي، فإن طبيعة الأضرار والانتهاكات الجسيمة تجاوزت قدرة الأعراف التقليدية على الاستيعاب. وقد دفع هذا بالمطالبين بالعدالة الجنائية إلى الواجهة، مؤكدين أن هذه الأضرار لا يمكن تسويتها عبر المصالحة القبلية وحدها، بل تستوجب مقاربة توفق بين العدالة التصالحية والمساءلة الجنائية.

الأطراف الفاعلة وديناميكيات القوة:

إن فشل المبادرات السابقة في احتواء النزاع في الصراري لا يمكن فهمه بمعزل عن طبيعة الأطراف المتداخلة، وتباين مصالحها، واختلال موازين القوة بينها. لقد كشفت تلك التجارب أن غياب التوافق لم يكن نتيجة خلل في أدوات الوساطة فحسب، بل انعكاسًا مباشرًا لتعقيد شبكة الفاعلين المحليين والوطنيين والدوليين، وتضارب أهدافهم، وتفاوت قدرتهم على التأثير. من هنا، يصبح من الضروري الانتقال إلى تحليل دقيق للأطراف الفاعلة، لفهم مصادر قوتهم، ونقاط ضعفهم، وأنماط علاقاتهم، وتحديد مدى استعدادهم للانخراط في مسار حل مستدام. هذا التحليل لا يكتفي بتوصيف الأطراف المباشرة، بل يتوسع ليشمل الجهات غير المباشرة التي تؤثر في النزاع، بما في ذلك القوى الخارجية، والوجهاء المحليين، والشباب والنساء، كمكونات مجتمعية حيوية يمكن أن تلعب دورًا محوريًا في بناء السلام.

الطرف الفاعل	المصالح الرئيسية	مصادر القوة	نقاط الضعف	العلاقة مع الأطراف الأخرى	الموقف من الحل
أطراف النزاع المباشرة (المقاومة الوطنية وجماعة الحوثي)	السيطرة السياسية والعسكرية. النفوذ المحلي. ملكية الأراضي المتنازع عليها. تصفية الحسابات/ الانتقام. ضمان الأمن الشخصي.	القوة العسكرية/ السلاح المنتشر. الدعم المالي. الروابط القبلية. التعبئة الشعبية المحدودة.	الاستنزاف المالي والبشري. فقدان الشرعية أو الدعم الشعبي على المدى الطويل (جماعة الحوثي). الاعتماد على الدعم الخارجي (الشرعية).	متوترة وعدائية بشكل مباشر. متنافسة على الموارد والنفوذ.	معقد ومُتأرجح؛ يميل إلى القبول المشروط الذي يضمن مصالحهم الأساسية أو رفض الحلول التي تُجرّدهم من المكاسب الحالية.
الأطراف غير المباشرة المحلية (المواليين)	تحقيق مكاسب اقتصادية كمقاولين، أو مستفيدين من الدعم المالي. الحماية والأمن. تعزيز الوضع الاجتماعي عبر التحالف. الولاء الأيديولوجي.	التأثير على الرأي العام في نطاقهم (التحشيد). تقديم الدعم اللوجستي والمادي. المعلومات والموارد البشرية.	ارتباط مصيرهم بالطرف المباشر (هشاشة). عدم القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة. التعرض لضغوط مجتمعية.	تحالفية قوية وتابعة للطرف الذي تدعمه. عدائية للطرف المُعادِي.	مشروط وقابل للتغيير؛ يتوقف موقفهم على مدى التزام الطرف المباشر بالحل وقدرة الحل على ضمان استمرار بعض مكاسبهم أو سلامتهم.
الوجهاء والقادة الاجتماعيون	إعادة السلم الأهلي والاستقرار. الحفاظ على المكانة والنفوذ الاجتماعي التقليدي. الوساطة وحماية الأرواح.	التأثير المعنوي والأخلاقي. شبكات العلاقات الواسعة. الشرعية التقليدية كحكم ومُصلح.	تراجع النفوذ في ظل انتشار السلاح والنزاعات ذات الطابع السياسي. الافتقار إلى أدوات إنفاذ الحلول الحديثة.	محايدة أو مُتقاربة مع أطراف معينة لكن يجب أن تحافظ على مسافة للوساطة.	داعم قوي للحلول السلمية والتصالحية ويسعون لتحويل التوافق النظري إلى ممارسات.
ممثلو الحكومة المحلية	استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون. ضمان الأمن والاستقرار العام. تنفيذ الواجبات الرسمية.	السلطة الرسمية والقانونية. الموارد الحكومية المحدودة (المالية والبشرية).	ضعف المؤسسات وتآكل النفوذ. التبعية للولاءات المتعددة أو الأطراف المتصارعة. الافتقار للفاعلية على الأرض.	متناقضة بحكم التشابك مع الولاءات المحلية والوطنية وتأثرها بديناميكيات الحرب.	داعم للحل من الناحية الرسمية، لكن يواجه تحديات هائلة في التطبيق العملي بسبب ضعف المؤسسات.
القوى الخارجية (وطنية/ إقليمية)	تحقيق أجندات سياسية أوسع. السيطرة على مناطق استراتيجية. إضعاف الخصوم عبر التوكيل المحلي.	الدعم المالي والعسكري المفتوح. النفوذ على القيادات المحلية (التبعية). الوصول لوسائل الإعلام.	عدم الفهم العميق للسياق المحلي. انكشاف التكاليف السياسية أو العسكرية للتدخل.	استغلالية ومتحالفة مع أطراف معينة. تتغير تحالفاتها حسب مصالحها.	مُعرقل للحل بشكل غير مباشر؛ تميل إلى إطالة أمد النزاع الذي يخدم مصالحها أو تُقوّض الحلول التي لا تضمن سيطرتها.
الشباب والنساء	الأمن الشخصي والمجتمعي. فرص العمل والتنمية. المشاركة الفعالة في صنع القرار. العدالة وجبر الضرر.	القدرة على التعبئة والتغيير الاجتماعي. العدد الكبير خاصة الشباب. القابلية لتجسير الانقسامات.	التهميش ونقص التمثيل السياسي. ضعف الموارد المالية. الحاجة لبناء القدرات. التأثر العميق بالصدمات النفسية.	متأثرة بالانقسامات لكنها تملك إمكانية كبيرة لتشكيل ائتلافات محايدة للسلام.	داعم قوي للحل السلمي والمستدام. يبحث عن حلول تركز على التعافي وإعادة البناء.

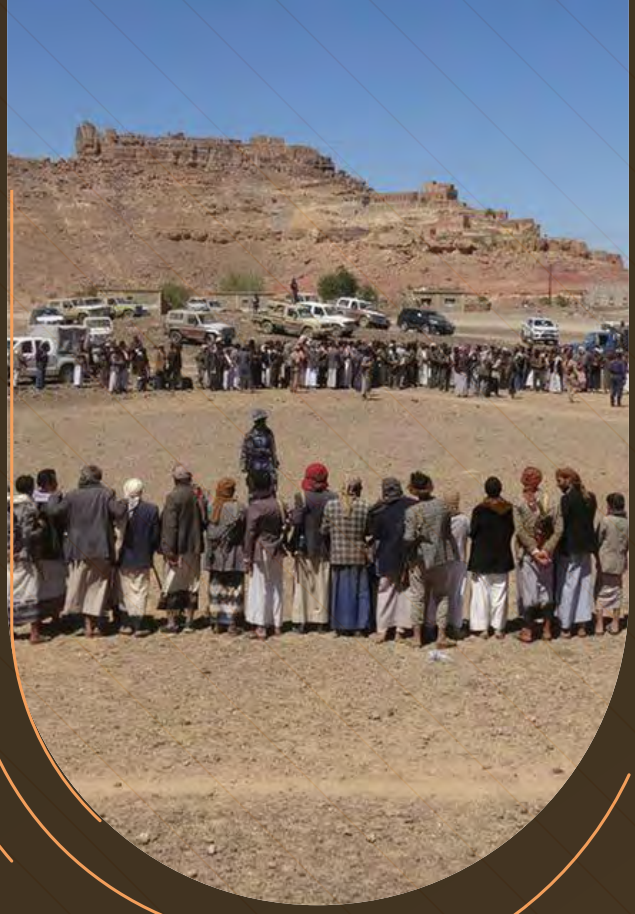

الأسباب الجـــــذرية والعوامل الموضوعية والعوامل الدافعـــــة والأسباب المباشـــرة:

يتطلب فهم النزاع التمييز بين عدة مستويات من الأسباب، أولاً، الأسباب التاريخية والجذرية التي تراكمت عبر الزمن، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بقضايا قديمة لم تُحل بشكل جذري. ثانياً، العوامل الموضوعية وهي الظروف الملموسة والواقعية التي تغذي التوتر بشكل هيكلي. ثالثاً، تأتي العوامل الدافعة وهي المحركات التي غذت النزاع بشكل مستمر. رابعاً، توجد الأسباب المباشرة أو «الشرارة» التي أدت إلى اندلاع النزاع. إن تجاهل أي من هذه المستويات يؤدي إلى حلول قاصرة.

أولاً، الأسباب الجذرية:

> تتشابك الأسباب الجذرية للنزاع في الصراري ضمن ثلاثة أبعاد رئيسية متكاملة، شكلت بيئة مهيأة للتصعيد العسكري.

السياسية والمرتبطة بالحوكمة:

يبرز الضعف التاريخي لمؤسسات الدولة وغياب سيادة القانون كسبب محوري، مما أفسح المجال أمام منطق القوة ليحل محل الإجراءات القضائية. وقد تم استغلال هذا الفراغ عبر توظيف النزاع الوطني كغطاء لتصفية الحسابات السياسية والأيديولوجية المحلية. كما قامت أطراف الصراع، وتحديداً جماعة الحوثي، بتسييس الروابط المذهبية والقبلية واستغلال الانتماء الهاشمي كأداة للتعبئة وإشعال الصراع، محولةً الانتماءات الاجتماعية إلى وقود للحرب. يُضاف إلى ذلك الإرث التاريخي للاستقطاب الحزبي الذي أحدث شروخاً مجتمعية عميقة، وأضعف التماسك الأهلي أمام التوترات المتصاعدة.

الاجتماعية والثقافية:

شكل الانتماء الهاشمي لأسرة الجنيد بُعداً تاريخياً تم استغلاله أيديولوجياً في سياق الصراع الأوسع على السلطة في اليمن. وتعمق هذا الشرخ بفعل التباين العقائدي القديم بين الهوية الزيدية الشيعية في القرية والهوية السنية في محيطها، مما خلق توتراً كامناً سهل استغلاله. كما أن الإرث الممتد لأكثر من 150 عاماً من الخلافات الأسرية والقبلية حول النفوذ والثأر، والتي لم تُحسم جذرياً، وفر أرضية خصبة للعنف الحديث. وقد تزامن ذلك مع تآكل منظومة الضبط الاجتماعي التقليدية، حيث تراجع دور الوساطة القبلية أمام تصاعد العنف المسلح، ليحل الولاء المذهبي محل الولاء للقبيلة. وفاقمت صراعات النفوذ الداخلية داخل أسرة الجنيد نفسها، والاستقواء بالقوى الخارجية، من حدة النزاع وعزلت القبيلة عن محيطها الاجتماعي.

الاقتصادية والتنموية:

تُعد النزاعات المزمنة على الموارد الشحيحة، وخصوصاً مصادر المياه والأراضي الزراعية، من الأسباب المتوارثة التي غذت التوترات. وتفاقمت هذه النزاعات بسبب هشاشة الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن فشل الدولة في تحقيق تنمية مستدامة، مما أدى إلى انتشار الفقر والتهميش. هذه البيئة الاقتصادية الصعبة، المقترنة بالضغوط السكانية وارتفاع معدل البطالة، جعلت الشباب فئة هشة وأكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، مما وفر وقوداً بشرياً لاستدامة النزاع.

ثانياً، العوامل الموضوعية:

أسهمت ظروف ملموسة في تهيئة البيئة المواتية لاندلاع النزاع وتصاعده.

العوامل الجيوسياسية والمؤسسية:

العوامل الجيوسياسية والمؤسسية: منح الموقع الجغرافي الاستراتيجي للصراري أهمية عسكرية كبرى للسيطرة على الطرق المؤدية إلى تعز، مما جعلها هدفاً رئيسياً منذ بداية الحرب. وتزامن هذا مع انهيار سلطة ومؤسسات الدولة وعدم قدرتها على بسط الأمن، مما سهّل عسكرة المنطقة. كما أن الحصار المفروض على تعز ضاعف من أهمية القرية وربط مصيرها بديناميكيات الحرب الأوسع، بينما أدى التحالف بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحوثيين في بداية الصراع إلى تغيير موازين القوى في المنطقة.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

أدى غياب الدولة والتنمية إلى تعزيز الولاءات القبلية والمذهبية كبديل، في ظل نسيج اجتماعي هش وانقسامات تاريخية عميقة. وتغذى النزاع على المصالح المشتركة بين القبائل، خصوصاً الرغبة في الانتقام من أسرة الجنيد والسيطرة على موارد مائية حيوية. وعلى الصعيد الاقتصادي، فاقم الفقر وتدهور سبل العيش وندرة الموارد، وخاصة المياه، من الضغط المجتمعي، مما جعل الشباب العاطل عن العمل وقوداً بشرياً متاحاً للجماعات المسلحة.

العوامل الأمنية:

العوامل الأمنية: أدى انتشار السلاح وانفلات الوضع الأمني، مع غياب المساءلة عن الانتهاكات، إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة تراجع آليات الحماية القبلية والرسمية، مما جعل الاعتداء على الممتلكات والأرزاق أمراً متكرراً وسهلا.

ثالثاً، العوامل الدافعة:

عملت مجموعة من المحركات المستمرة على تغذية النزاع بشكل مباشر ومنعه من الحل.

- كان الانقلاب على السلطة الشرعية نقطة انطلاق عززت حضور الحوثيين ومكنتهم من استقطاب المنطقة لصالحهم. وقد أدى الفشل المتكرر لبرامج الوساطة الرسمية والقبلية، إلى جانب غياب القرار الذاتي المحلي، إلى ترسيخ القناعة بأن المواجهة المسلحة هي الحل الوحيد.
- حوّل حصار تعز قرية الصراري إلى مربع صراع استراتيجي حيوي، وترافق ذلك مع استقطاب مذهبي وسياسي ممنهج، حيث تم تجنيد السكان على أسس عقائدية ضمن خطاب كراهية عززه الإعلام ورفع الشعارات الطائفية.
- أدى التمويل والتعبئة، عبر توريد مقاتلين وموارد عسكرية، إلى إعاقة تحويل النزاع إلى قضية محلية يمكن حلها داخلياً. كما فرضت أطراف مستفيدة من استمرار الصراع مصالحها السياسية والاقتصادية، لا سيما عبر السيطرة بالقوة على الممتلكات.
- رسّخ الإفلات من العقاب والخرق المستمر للاتفاقات حالة من اليأس من الحلول السلمية، بينما أدى تراكم المظالم وغياب التدخلات الحقوقية المستقلة إلى دفع الأطراف نحو مزيد من التصعيد.

رابعاً، الأسباب المباشرة:

كانت مجموعة من الأحداث بمثابة الشرارة التي فجرت الصراع المسلح بشكل كامل.

- قطع الحصار للطريق الرئيسي المؤدي إلى تعز اعتبر استفزازاً مباشراً من قبل الحوثيين، مما غذى ردود المقاومة الشعبية والجيش الوطني. إضافة إلى ذلك، أدى رفض الحوثيين السماح بفتح ممرات إنسانية إلى تفاقم الضغط العسكري على القرية وكان الشرارة الرئيسية لإنفجار الصراع ووصوله إلى أعلى مستوى.
- أدى فرض وصاية خارجية على السلطة القبلية المحلية إلى انهيار سلطة شيخ القبيلة، وتحويل الصراري إلى بؤرة تابعة بقيادة الحوثي، من خلال السيطرة المباشرة وتعيين قيادة مقربة منهم.
- تحولت القرية إلى قاعدة عسكرية وتحولت إلى مركز استقطاب وتجنيد مؤيدين للحوثيين، ما شكل تهديداً مباشراً للقرى المجاورة. تم ذلك عبر التموضع العسكري المفاجئ بحيوية دخول أسلحة ثقيلة واستخدام القرية كقاعدة هجومية للضغط على المناطق المجاورة.
- أسهمت الأنشطة الطائفية ذات الطابع الاستفزازي، كإقامة الشعائر والفعاليات المرتبطة بجماعة الحوثي، في تعميق الانقسامات، حيث اعتبرتها الأغلبية السنية في محيط القرية تهديداً مباشراً لهويتهم.
- تضاعف التوتر بفعل الاعتداءات المتبادلة والاختطافات والاعتقالات التعسفية، إضافة إلى الاعتداءات العشوائية على الممتلكات والمزارع وأشجار القات، المصدر الأساسي لدخل السكان.

ملخص تحليل الأسباب:

يكشف تحليل النزاع في الصراري عن تفاعل متسلسل بين مستويات متعددة من الأسباب. فالأسباب الجذرية، المتمثلة في ضعف الدولة التاريخي، والانقسامات المذهبية، والنزاعات القبلية القديمة على الموارد، شكلت أرضية هشة مهيأة للاشتعال. وقد تفاقمت هذه الهشاشة بفعل العوامل الموضوعية، كالموقع الاستراتيجي للقرية وانهيار مؤسسات الدولة بعد 2015، مما حوّلها إلى هدف عسكري. وفي هذا السياق، عملت العوامل الدافعة كمحفزات مباشرة، حيث أدى الاستقطاب السياسي والتحشيد المذهبي من قبل جماعة الحوثي، وفشل الوساطات، إلى عسكرة المجتمع المحلي. وأخيراً، جاءت الأسباب المباشرة، كقطع الطريق وفرض حصار، لتكون الشرارة التي فجرت الصراع المسلح، مما أدى إلى سلسلة من التأثيرات المدمرة التي وثقتها الورقة لاحقاً.

التأثيرات الناتجة عن النـــــــزاع

يُعد توثيق تأثيرات النزاع أمراً حاسماً لإظهار حجم الأزمة وتبرير الحاجة للحل العاجل، لا تقتصر هذه التأثيرات على الخسائر المباشرة في الأرواح أو الممتلكات، بل تمتد لتشمل جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والخدمية وكذلك جهود العدالة التصالحية والانتقالية وبناء السلام.

المتأثرون وحجم التأثير العام:

خلّف الصراع آثاراً كارثية مدمرة شملت سكان قرية الصراري والقرى المجاورة في عزلة ذي البرح، إلا أن الأثر الأشد وطأة قد تركز في قرية الصراري ذاتها، التي استحوذت على نسبة 70% من إجمالي الضرر العام. وعلى الصعيد الإنساني، تشير البيانات إلى تضرر ما يزيد عن 254 أسرة بشكل مباشر في عموم قرى عزلة ذي البرح، وهو ما يُقدر بنحو 1778 فرداً، تمثل النساء 50% منهم والأطفال ما يزيد عن 20%. وقد أسفر النزاع عن مقتل 46 شخصاً وإصابة 50 آخرين، من بينهم 6 حالات تعاني من إعاقة دائمة، فيما تشكل قرية الصراري والموالون لها نسبة 32% من إجمالي الضحايا. كما أدى الصراع إلى التهجير القسري والنزوح لأكثر من 150 أسرة من جميع قرى العزلة، تنقسم إلى 70 أسرة من قرية الصراري (آل الجنيد) و80 أسرة من بقية قرى العزلة، لا سيما من فئتي الرجال والشباب. وفيما يتعلق بالأضرار المادية، تم تدمير 142 منزلاً بشكل كلي، وإلحاق أضرار جزئية بـ 95 منزلاً آخر (يقع 50 منها في قرية الصراري)، فضلاً عن مصادرة أراضي وممتلكات 54 أسرة من آل الجنيد في قرية الصراري. ولم تسلم البنية التحتية، حيث دُمرت الوحدة الصحية بالكامل، وتضررت 7 مدارس بشكل جزئي في أنحاء العزلة. وتتواصل المعاناة حتى للأسر غير المنخرطة مباشرة في الصراع، وذلك في ظل استمرار الاعتداءات على الأراضي وصعوبة الوصول إلى العدالة، بينما يُمنع النازحون الموالون للحوثي من العودة إلى ديارهم وتُنهب ممتلكاتهم، مما يكرس علاقة إقصائية قائمة على منطق القوة.

التأثيرات الاجتماعية (غير المادية):

أدى النزاع إلى تمزق عميق في النسيج الاجتماعي، حيث تحول الجيران إلى أعداء وتفككت الروابط الأسرية والعشائرية بفعل الاقتحامات والتضليل الإعلامي. وانهارت المنظومة القيمية والأعراف القبلية التي كانت تنظم العلاقات وتحقن الدماء، ليحل محلها منطق القوة والغلبة، وتتقلص المساحات الاجتماعية الجامعة كالأسواق والمجالس. كما تآكلت الهوية القبلية المشتركة وتراجع دور المشايخ التقليديين لصالح الانتماءات المذهبية والقيادات المسلحة، وغُيّب الموروث الشعبي كعامل موحد. وقد أدى انتشار السلاح والضغوط الهائلة إلى تفاقم العنف المجتمعي والأسري، بينما خلق خطاب الكراهية صدمات نفسية طويلة الأمد، خاصة لدى الأطفال الذين نشأوا في بيئة من العنف والانقسام. وقد تحملت النساء والفتيات عبئاً مضاعفاً، حيث أعاقت القيود الأمنية وصولهن للخدمات والتعليم والمساعدات الإنسانية.

التأثيرات الاقتصادية:

أصيبت المنطقة بشلل اقتصادي كامل، حيث انهارت معظم سبل العيش المعتمدة على الزراعة والثروة الحيوانية، مما دفع الشباب للالتحاق بجبهات القتال كمصدر بديل للدخل. وشملت الانتهاكات نهباً منظماً للمنازل ومحتوياتها والاستيلاء على الأراضي الزراعية الخاصة بالموالين للحوثيين من أسرة الجنيد، مما قضى على المقومات الاقتصادية للنازحين. ونتيجة لذلك، أصبحت غالبية الأسر تعتمد كلياً على المساعدات الإنسانية الشحيحة، ويعيش النازحون في ظروف شديدة الهشاشة.

كما أن حجم الدمار الهائل في الممتلكات خلق تحدياً قانونياً واقتصادياً ضخماً يتعلق بجبر الضرر، والذي يتطلب موارد مالية هائلة غير متوفرة لتمويل عمليات التوثيق وإعادة البناء.

التأثيرات على الخدمات الأساسية (المادية):

أدى انهيار مؤسسات الدولة إلى فراغ في الحوكمة المحلية، مما عمق العجز الخدمي وكرس مشاعر التهميش. انهار قطاع الصحة تماماً بعد تدمير الوحدة الصحية بشكل كامل، مما فاقم انتشار الأمراض وخاصة بين كبار السن والنساء. وفي ظل ضعف مؤسسات الأمن والعدالة، غلب انتشار السلاح ومنطق الثأر على الحلول المدنية. كما دُمرت البنية التحتية التعليمية بعد تضرر 7 مدارس بتكلفة تزيد عن 20 ألف دولار، مما حرم مئات الأطفال من التعليم لسنوات وزاد من نسبة التسرب المدرسي والتحاق الشباب بجبهات القتال الحدودية. وشهدت المنطقة ندرة في المياه وتدهوراً كلياً في الطرق، مما زاد من تكاليف الحياة اليومية وعقد وصول الخدمات. كما أدى تشويه سمعة المنطقة إعلامياً إلى نفور المنظمات المحلية والدولية من تنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية في المنطقة، مما عقد فرص التعافي.

التأثير على جهود بناء السلام:

أدت الانتهاكات العسكرية وفشل الوساطات القبلية المباشرة إلى إضعاف الثقة في قدرة الآليات المجتمعية على بناء السلام في سياق النزاعات العسكرية. ويُعتقد أن أي عملية سلام مستدامة في الصراري يجب أن تبدأ بالعمل على تعزيز دور العدالة التصالحية، ثم العمل على معالجة الاحتياج الأساسية التي تعمل كمحركات للنزاع، ثم الانتقال إلى العدالة والمساءلة وجبر الضرر عن انتهاكات عام 2016.

تُظهر التأثيرات الناتجة عن النزاع في الصراري تفاعلاً مدمراً أنتج شبكة معقدة من الاحتياجات المترابطة. فالدمار المادي للمنازل والبنية التحتية ولّد احتياجات إنسانية عاجلة للإيواء وإعادة البناء. وفي الوقت نفسه، أدى تمزق النسيج الاجتماعي وانهيار منظومة القيم التقليدية إلى بروز احتياجات حيوية للدعم النفسي والمصالحة المجتمعية. وتتحمل النساء والفتيات عبئاً مضاعفاً، فمع التهجير القسري للرجال، أصبحن معيلات لأسرهن في ظل انهيار اقتصادي وقيود أمنية تعيق وصولهن للخدمات والمساعدات، مما يولد احتياجات خاصة للحماية والتمكين الاقتصادي. إن تفاعل هذه التأثيرات المادية وغير المادية يخلق حلقة مفرغة من المعاناة، حيث يعيق الانهيار الاقتصادي التعافي الاجتماعي، ويفاقم انعدام الأمن الصدمات النفسية.

الاحتياجات الناتجة عن النزاع
من البقاء إلى بناء السلام):

تتكشف الاحتياجات في منطقة الصراري كشبكة معقدة ومتدرجة، تبدأ من ضرورات البقاء الفوري وصولاً إلى متطلبات السلام المستدام، حيث يؤكد المجتمع المحلي أن الاستقرار النفسي والمجتمعي هو شرط أساسي لنجاح أي تعافٍ مادي.

تتكشف الاحتياجات في منطقة الصراري كشبكة معقدة ومتدرجة، تبدأ من ضرورات البقاء الفوري وصولاً إلى متطلبات السلام المستدام، حيث يؤكد المجتمع المحلي أن الاستقرار النفسي والمجتمعي هو شرط أساسي لنجاح أي تعافٍ مادي. في المستوى الأكثر إلحاحاً، تبرز الحاجة الماسة لضمان الأمن والعدالة العاجلة، وعلى رأسها حل نزاعات الأراضي والممتلكات التي تشكل فتيل التوتر الرئيسي، ويتطلب ذلك توفير الدعم القانوني الفوري للمتضررين. وبشكل موازٍ، يعد إصلاح البنية التحتية الحيوية ضرورة لإنقاذ الأرواح، خاصة إعادة تأهيل الطريق الرئيسي لتسهيل وصول المساعدات، وإعادة بناء الوحدة الصحية التي أدى غيابها إلى أمراض وفيات مأساوية، وكذلك ترميم المدارس المتضررة. وتكتمل هذه الاستجابة الطارئة بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية من خلال إعادة إعمار المنازل المدمرة، وضمان الوصول للمياه، والبدء بخطوات جبر الضرر وتوفير دخل فوري عبر برامج النقد مقابل العمل.

وبمجرد تأمين مقومات البقاء، يجب أن تنتقل الجهود سريعاً نحو مرحلة التعافي وإعادة بناء نسيج الحياة الطبيعية. يرتكز هذا المستوى على إعادة بناء رأس المال الاجتماعي عبر إنشاء آليات حوار مجتمعية شاملة التمثيل، وإعادة تأهيل المدارس لإنقاذ مستقبل الأطفال. وفي الوقت نفسه، يعد التمكين الاقتصادي للنساء والشباب عبر مشاريع مدرة للدخل وقروض صغيرة أمراً حيوياً لتوفير بدائل عن اقتصاد الحرب، ويترافق ذلك مع برامج حماية متخصصة تضمن سلامة الفئات الأكثر ضعفاً.

وعلى المدى الطويل، لضمان عدم تكرار النزاع، يجب أن تترسخ هذه الجهود في رؤية شاملة للتنمية المستدامة. تتطلب هذه الرؤية معالجة الصدمات النفسية العميقة التي خلفتها الحرب عبر توفير خدمات دعم نفسي متخصص، واستعادة سبل العيش المستدامة من خلال إعادة تأهيل الأصول الزراعية والرعوية التي يعتمد عليها اقتصاد المنطقة. إن هذه المستويات الثلاثة مترابطة بشكل وثيق، حيث أن إهمال أي منها يقوض التقدم في المستويات الأخرى، ويحوّل الاحتياجات غير الملباة إلى مظالم ومحركات جديدة للصراع.

ولضمان تلبية هذه الاحتياجات بشكل فعال، يجب تبني نهج يقوده المجتمع (Community-Led Approach). يتضمن ذلك تفعيل لجان المصالحة والتوافق المجتمعية، وتوفير الدعم المالي واللوجستي لها لتمكينها من العمل بسرعة. يجب ضمان مشاركة فعالة للشباب والنساء (الذين

تحديات العدالة التصالحية والتعايش السلمي:

التحديات السياسية والمؤسسية (الإطار الهيكلي):

يتمثل التحدي الأبرز في الانهيار الهيكلي لسلطة الدولة، حيث أدى تشتت القرار السياسي وتعدد مراكز القوة إلى تقويض فعالية المؤسسات الرسمية والقضائية بشكل جذري. هذا التآكل المؤسسي أنتج بيئة مواتية للإفلات من العقاب، إذ سمح للفاعلين المسلحين بالعمل فوق القانون، مما ألغى فعلياً أي مرجعية محايدة موثوقة يمكن اللجوء إليها للحل. وتتفاقم الأزمة بسبب ضعف الإرادة المؤسسية للحيادية؛ فالعديد من المؤسسات الرسمية والقبلية المحلية أظهرت عجزاً أو عدم رغبة في تبني حلول سلمية محايدة، خاصة عندما تتعارض هذه الحلول مع الأجندات العسكرية للأطراف المدعومة خارجياً. علاوة على ذلك، فإن الاتساع الكبير لدائرة المتضررين يجعل من الصعب جداً التوصل إلى اتفاق شامل وعادل يغطي جميع القضايا العالقة، بما في ذلك الأراضي والدماء والمفقودين والممتلكات، مما يعقد أي مسار للعدالة.

التحديات الأمنية (البيئة المباشرة):

تشكل حالة عدم الاستقرار المستمرة والانتشار الواسع للسلاح تحدياً مباشراً يهدد أي محاولة للتعافي المجتمعي، إذ تخلق بيئة من الخطر الدائم تجعل العودة الآمنة للسكان النازحين شبه مستحيلة. ويعدّ تراكم النزاعات المادية المتعلقة بالأراضي والممتلكات تحدياً جوهرياً يتطلب تدخلاً قانونياً عاجلاً، حيث أن تأخير تسوية هذه القضايا ينذر بتحولها إلى نزاعات دموية جديدة، مما يعيد تدوير حلقة العنف. ويضاف إلى ذلك صعوبة وصول الأفراد، وخاصة النساء، إلى جهات إنفاذ القانون والعدالة، مما يكرس إحساساً عميقاً بالإهمال ويدفع نحو تفضيل الثأر العشائري على الحلول القانونية.

التحديات الاجتماعية والثقافية (العمق المجتمعي):

تواجه جهود التعايش صعوبة في تجاوز تجذر الأحقاد التاريخية وتكدس المظالم الحديثة التي خلفت جروحاً عميقة في النسيج الاجتماعي. وقد أدى هذا إلى ضعف حاد في الثقة بين مكونات المجتمع وتراجع في فعالية رموز الوساطة التقليدية التي كانت تشكل في السابق نقطة التقاء. كما يمثل تحدي الصور النمطية السلبية تحدياً ثقافياً كبيراً، حيث أن وصم القرية بأنها «بؤرة توتر» يعيق عودة السكان الأصليين واندماجهم الإيجابي مع القرى المجاورة. وتتفاقم هذه الأزمة بهجرة العقول الشابة والكفاءات النسوية، مما يضعف قدرة القرية على إنتاج قيادات جديدة تحمل رؤية تصالحية. ويظل استمرار خطاب الكراهية والتخوين المتبادل محركاً للنزاع يغذي الانقسام ويعيق كافة جهود المصالحة.

التحديات الاقتصادية (محركات الصراع):

أدى انهيار منظومة الخدمات والبنية التحتية إلى إضعاف المناعة المجتمعية ضد الصدمات وزيادة خطيرة في الاعتماد على المساعدات الخارجية، مما يقوض أي فرص لاستدامة التعافي الذاتي. وتتفاقم الأزمة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والفقر، الذي يحوّل السيطرة على الموارد المحدودة إلى هدف رئيسي ومصدر للدخل، وبالتالي يغذي استمرار الصراع بدلاً من إيجاد حل له. كما يمثل تعقيد جبر الضرر تحدياً اقتصادياً وقانونياً هائلاً، إذ تتطلب المطالبة بالتعويض عن الممتلكات المدمرة آليات مسح وتوثيق دقيقة وموارد مالية ضخمة لا تتوفر حالياً، مما يعيق بناء الثقة والاعتراف بالانتهاكات. وأخيراً، يؤدي عزوف المنظمات التنموية عن العمل في القرية، بسبب المخاطر الأمنية وتشويه السمعة الإعلامي، إلى حرمان المجتمع من الاستثمارات اللازمة للتحول من مرحلة الإغاثة إلى التنمية المستدامة.

تحديات العدالة التصالحية:

أحد المعوقات الأساسية هو غياب إطار قانوني أو عرفي واضح لتبني آليات العدالة التصالحية، مما يترك هذه الآليات دون سند إجرائي واضح. ويبرز تضارب الأولويات كمعضلة كبرى؛ فعلى الرغم من التفضيل المجتمعي للمصالحة، يصر الضحايا على أن المساءلة والحقيقة وجبر الضرر يجب أن تأتي أولاً، مما يتطلب جهداً كبيراً للتوفيق بين المنهج التصالحي (الذي يركز على الإصلاح) والمنهج العقابي (الذي يركز على العقوبة). كما أن إهمال النوع الاجتماعي يهدد شمولية الحلول، حيث لا توجد آليات تضمن مشاركة النساء بفعالية في تصميم وتنفيذ البرامج. ويضاف إلى ذلك ضعف الوعي والثقة بهذه الآليات كبديل عن العدالة العقابية، بالإضافة إلى نقص الموارد والخبرات اللازمة لتصميم وتنفيذ برامج فعالة ومستدامة.

التحديات المتعلقة بالأطر القانونية المحلية والتشريعات المؤثرة (الرسمية والغير رسمية):

التشريع/الإطار	المجال	الإشكالية في التطبيق	ملاحظات
قانون التحكيم رقم 22 لسنة 1992م	تسوية المنازعات المحلية بالطرق السلمية	• ضعف تطبيق إجراءات التحكيم. • ضعف الوعي القانوني وضعف الثقة في هيئات التحكيم.	الاعتماد ما زال كبيرًا على الحلول القبلية والعرفية.
قانون الوساطة لتسوية المنازعات رقم 10 لسنة 2014م	معني بتعزيز بدائل التقاضي وتقليل تراكم القضايا	• ضعف تنفيذ أحكام الوساطة بسبب غياب اللائحة التنفيذية. • ضعف برامج التدريب.	الحاجة إلى بناء قدرات الوسطاء واعتماد مراكز وساطة فعالة.
قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 1991م	تنظيم القضاء وضمان استقلاله في حل النزاعات	تأثر سير القضاء بالظروف الأمنية والسياسية وضعف الرقابة.	تراكم القضايا وتأخير البت في النزاعات المحلية.
قانون السلطة المحلية رقم 4 لسنة 2000م	تمكين المجالس المحلية من إدارة شؤونها وتسوية الخلافات داخل نطاقها	• ضعف التنسيق بين المجالس المحلية والجهات المركزية. • غياب الصلاحيات الكافية لحل النزاعات. • غياب المجالس المنتخبة.	ضعف المشاركة المجتمعية في إدارة النزاعات.
قانون الإجراءات المدنية والتجارية رقم 40 لسنة 2002م	تنظيم إجراءات التقاضي والفصل في المنازعات	• بطء إجراءات التقاضي وتعقيدها. • ضعف آليات التنفيذ للأحكام.	الحاجة إلى تبسيط الإجراءات وتعزيز سرعة الفصل في القضايا
قانون المحاماة رقم 13 لسنة 2010م	تنظيم مهنة المحاماة ودعم العدالة وتسوية النزاعات	ضعف دور المحامين في الوساطة وحل النزاعات بالطرق الودية	غياب برامج تدريبية متخصصة في الوساطة والتحكيم للمحامين

يتضح من استعراض الأطر القانونية المنظمة لحل النزاعات المحلية في اليمن أن التشريعات الوطنية، رغم شمولها وتنوعها، ما زالت تعاني من ضعفٍ واضح في التفعيل والتكامل بين الجهات ذات العلاقة. فقانون التحكيم رقم (22) لسنة 1992م وقانون الوساطة رقم (10) لسنة 2014م قد وضعا أسسًا متقدمة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، إلا أن ضعف الوعي القانوني، وغياب البنية المؤسسية المتخصصة، قلّص من فاعليتهما على أرض الواقع. كما أن قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 1991م، رغم ضمانه لاستقلال القضاء، تأثر بالظروف الأمنية والسياسية التي انعكست سلبا على سرعة البت في القضايا والنزاعات المحلية. من جهة أخرى، فإن قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م لم يُفعَّل بالشكل الكافي لتمكين المجالس المحلية من أداء دورها في إدارة النزاعات داخل نطاقها الإداري، في ظل غياب المجالس المنتخبة وضعف التنسيق مع السلطات المركزية. أما

قانون الإجراءات المدنية والتجارية رقم (40) لسنة 2002م فقد واجه انتقادات تتعلق بطول وتعقيد الإجراءات وبطء تنفيذ الأحكام. وفي المقابل، فإن قانون المحاماة رقم (13) لسنة 2010م لم يُستثمر بالشكل الأمثل لتوسيع دور المحامين كوسطاء في حل النزاعات بطرق ودية، مما أدى إلى استمرار اعتماد المجتمع على الحلول القبلية والعرفية فقط. بناءً على ذلك، يمكن القول إن أهم التحديات المتعلقة بالأطر القانونية في حل النزاعات المحلية في اليمن تكمن في ضعف تفعيل القوانين القائمة، وضعف التنسيق المؤسسي، وغياب البنية التحتية القانونية الداعمة لبدائل التقاضي الرسمية، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للإجراءات والتشريعات بما يضمن تعزيز العدالة المحلية المستدامة.

فرص إعادة بناء الثقة والتعايش السلمي:

على الرغم من الصورة القاتمة التي رسمتها منظومة التحديات، فإن هناك نواة للحل تكمن في المجتمع نفسه. إن فشل الأطراف السياسية الرئيسية في التوصل إلى حل دائم فتح الباب أمام قوى مجتمعية محلية (مثل النساء والشباب والوسطاء المحليين والمنظمات غير الحكومية) للتدخل وتقديم حلول عملية. هذه القوى أظهرت قدرة على حل النزاعات، مما يمنح الأمل في بناء السلام من الأسفل إلى الأعلى، بعيدًا عن الأجندات السياسية المتصارعة. وتكشف هذه الورقة أن هذه الفرص ليست مجرد آمال نظرية، بل هي أصول مجتمعية حقيقية قائمة على الأرض. يأتي في مقدمتها الإرهاق المجتمعي العام من النزاع والتفضيل الواسع للمصالحة كآلية للتعافي، مما يوفر قبولاً شعبياً ومناخاً ملائماً لتدخلات بناء السلام. كما أن وجود مصالح مشتركة وبراغماتية، مثل الحاجة الماسة لإعادة تأهيل الخدمات الأساسية، يمكن استثماره كنقطة انطلاق عملية للحوار وتجاوز الانقسامات الأيديولوجية. يجب أن ترتكز نظرية التغيير المقترحة بشكل مباشر على هذه الأصول، عبر تفعيل دور الفاعلين المحليين المحايدين والاستناد إلى النجاحات السابقة للعدالة التصالحية في مناطق مجاورة، واستثمار الدعم الدولي المتاح، لمنح المبادرات المحلية الزخم والموارد اللازمة لضمان عملية سلام متجذرة في الواقع المحلي وقادرة على الاستدامة.

الجدول التالي يوضح أهم فرص بناء الثقة والتعايش السلمي:

الفرصة	الوصف
التفضيل المجتمعي للمصالحة	أظهر التحليل أن غالبية المجتمع المحلي (في الصراري) يفضلون المصالحة كآلية للتعافي، مما يوفر بيئة اجتماعية مرحبة لآليات العدالة التصالحية.
المصالح المشتركة	وجود احتياجات مشتركة لجميع السكان (مثل إعادة تأهيل الخدمات كالطرق والمدارس والصحة) يمكن أن تشكل مدخلاً ونقطة انطلاق للحوار وبناء توافقات براغماتية أولية.
المكانة الثقافية الموحدة	يمكن استخدام المكانة التاريخية والدينية للصراري كمركز علمي تقليدي كنقطة انطلاق لتوحيد المجتمع حول قيمه المشتركة، بدلاً من الاصطفافات المذهبية المتشددة.
تنامي الإرهاق من النزاع	وجود إرهاق مجتمعي عام من النزاعات الداخلية حول الموارد، بالإضافة إلى صدمة النزاع العسكري والخسائر الفادحة، ولد دافعاً قوياً للسلام والاستقرار.
وجود فاعلين للسلام	وجود شخصيات اجتماعية من كبار السن في القرية والقرى المجاورة عقلاء ولا يزالون يحظون بالاحترام ويمكن أن يلعبوا دوراً إيجابياً في الوساطة. وجود وسطاء ولجان وساطة محايدة مكونة من شخصيات اجتماعية وسياسية ومن الشباب والنساء غير المنخرطين المباشرين في الصراع يحملون مكانة احترام وقدرة على التواصل مع جميع الأطراف.
معالجة المظالم كفرصة	يمكن أن يكون البدء بمعالجة المظالم الواضحة (مثل إعادة الممتلكات وخاصة الأراضي) مدخلاً رئيسياً لبناء الثقة.
فعالية الآليات المحلية المدربة	نجاح آليات العدالة التصالحية في مناطق أخرى في محافظة تعز، والتي حلت أكثر من 1300 نزاع، بما في ذلك تسوية النزاعات المعقدة حول مشاريع المياه والأراضي والقتل، هذا يثبت وجود قدرة مجتمعية على المصالحة إذا تم دعمها.
الدعم الدولي للعدالة التصالحية	استمرار الدعم السخي من الجهات والمنظمات الدولية المانحة، التي خصصت تمويلاً لدعم الأمن والعدالة وآليات العدالة التصالحية.
الحراك المجتمعي القائم	تتمثل أبرز الفرص في الحراك المجتمعي القائم حالياً، والمتمثل في منظمات المجتمع المدني التي تعمل على العدالة التصالحية. هذه المبادرات نجحت في جمع الفاعلين المحليين والوجاهات والشخصيات الاجتماعية والسياسية في مناطق أخرى للاستماع المتبادل وفهم جذور المشكلة، وتوليد حلول توافقية.
التعليم والتدريب المهني	تشجيع الاستثمار في التعليم والتدريب المهني، بما يصعّد فرص الشباب نحو مستقبل أفضل بعيد عن دوائر العنف والاقتتال.

يتضح مما سبق أن التحديات التي تواجه العدالة التصالحية والتعايش في الصراري ليست مجرد عقبات منفصلة، بل هي منظومة متكاملة ومترابطة تعزز بعضها البعض. فالضعف السياسي والمؤسسي يمنع معالجة التحديات الأمنية، التي بدورها تخلق بيئة طاردة للاستثمار والتنمية، مما يفاقم التحديات الاقتصادية. هذه الحلقة المفرغة تغذي بدورها التحديات الاجتماعية والثقافية، حيث يصبح العنف هو القاعدة وتتآكل الثقة المجتمعية. وبالتالي، فإن أي تدخل يركز على معالجة تحدٍ واحد دون الآخر مصيره الفشل؛ فبناء السلام المستدام يتطلب مقاربة شمولية ومتزامنة تتعامل مع هذه المنظومة المتشابكة من التحديات ككل متكامل.

خارطة الحلول المقترحـــــة

تقوم حلول نظرية التغيير المقترحة من قبل المجتمع المحلي على فرضية أساسية: «إذا تم تمكين الفاعلين المحليين (بما في ذلك النساء والشباب) لقيادة عملية عدالة تصالحية شاملة، مدعومة بتدخلات خدمية وتنموية تعالج المظالم الجذرية، وتعمل ضمن إطار قانوني داعم، فسيؤدي ذلك إلى إعادة بناء الثقة والنسيج الاجتماعي، مما يخلق أساساً متيناً للتعايش السلمي المستدام في الصراري والمناطق المماثلة». وتتحقق هذه الرؤية عبر ثلاثة مسارات متكاملة ومتزامنة:

الحلول قصيرة الأمد (6 - 12 شهر):

بناء الثقة وتلبية الاحتياجات العاجلة، ويركز هذا المستوى على وقف التدهور، وتلبية الاحتياجات الفورية، وبناء الحد الأدنى من الثقة اللازمة للانتقال إلى مراحل أعمق من المصالحة.

- **سياسياً ومؤسسياً:**
  - تشكيل لجنة مجتمعية مشتركة من ممثلين يحظون بالاحترام من جميع الأطراف، مع ضمان تمثيل فاعل للنساء والشباب وممثلين عن الأمن والسلطة المحلية. ستكون مهمتها حل النزاعات الطارئة، وإدارة الحوار، ومتابعة القضايا الخلافية، وتكون حلقة وصل مع الجهات الرسمية.
  - إبرام ميثاق أولي لوقف التوترات يتمثل في اتفاق مبدئي مكتوب بين وجهاء القرية والقرى المجاورة، بوساطة اللجنة المجتمعية، يتضمن التزاماً بوقف التحريض الإعلامي، وتسهيل الحركة الآمنة للمدنيين، وعدم استحداث أي مسببات جديدة للنزاع.
  - تفعيل مسار قانوني عاجل لقضايا الأراضي عبر إنشاء آلية سريعة بالتعاون مع السلطة المحلية والأمن والقضاء ونقابة المحامين لتوثيق وتسجيل المطالبات المتعلقة بالممتلكات المنهوبة، وتجميد أي تصرف فيها، وتمثيل المتضررين أمام القضاء.
  - عقد اجتماع رسمي مع السلطة المحلية والأمنية لعرض مخرجات الحوار وتأمين دعمهم وتأسيس قناة تعاون رسمية.
- **اقتصادياً وإنسانياً:**
  - إجراء مسح شامل للأضرار والاحتياجات عبر تنفيذ دراسة ميدانية دقيقة لتوثيق الأضرار وإنشاء قاعدة بيانات موثقة لتوجيه المساعدات وعمليات إعادة الإعمار ومشاركتها مع الجهات المختصة.
  - إطلاق برامج النقد مقابل العمل لإعادة تأهيل البنية التحتية كإصلاح الطريق الرئيسي والوحدة الصحية والمدارس، مع إعطاء الأولوية في التوظيف لأبناء المجتمع المحلي من كلا الطرفين لخلق مصالح مشتركة.
  - توزيع المساعدات الإنسانية بشكل شفاف عبر تشكيل لجان مجتمعية مشتركة، تضم نساء، للإشراف على التوزيع وضمان وصول المساعدات للمستحقين ومنع استغلالها سياسياً.
  - توفير سلة دعم اقتصادي طارئة للأسر الأشد ضرراً تشمل أدوات زراعية أساسية أو منحاً نقدية صغيرة غير مشروطة، لمساعدتها على استئناف الحد الأدنى من أنشطتها المعيشية فور عودتها.

- **اجتماعياً وثقافياً:**

- إطلاق مبادرات حوار غير رسمية عبر تنظيم لقاءات مجتمعية آمنة ومحدودة (كمجالس المقيل واللقاءات النسوية) لكسر الجليد ومناقشة الاحتياجات الخدمية المشتركة.
- توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الأولي خاصة للنساء والأطفال، للتعامل مع الصدمات الناتجة عن النزاع عبر فرق متخصصة متنقلة.
- إعادة تأهيل الخدمات الحيوية بشكل فوري كالعمل على إعادة تشغيل الوحدة الصحية وترميم الفصول الدراسية المتضررة لتأمين عودة الأطفال للتعليم.
- تنفيذ حملة «إعلام السلام» المحلية لمواجهة الشائعات وخطاب الكراهية عبر منصات التواصل الاجتماعي المحلية والشخصيات المؤثرة، والتركيز على نشر قصص التعاون الإيجابية.

الحلول متوسطة الأمد (1 - 3 سنوات):

> **التعافي وإعادة بناء الروابط، بالانتقال من الإغاثة إلى التعافي**، ويركز على ترسيخ الحلول وبناء أسس التعايش من خلال مواثيق ومشاريع مشتركة، كما يركز على معالجة الأسباب المباشرة للنزاع وإعادة بناء المؤسسات المحلية.

- **سياسياً ومؤسسياً:**

- صياغة ميثاق شرف مجتمعي بإشراف خبراء قانونيين، لتحديد مبادئ التعايش وحل النزاعات، ويحظى بتوافق مجتمعي واسع ليتم اعتماده كمرجعية محلية.
- بناء قدرات آليات العدالة البديلة عبر تدريب أعضاء اللجنة المجتمعية المشتركة على مبادئ العدالة التصالحية، وتقنيات الوساطة والتفاوض والتوثيق، لتعزيز قدرتها على حل النزاعات المعقدة.
- دعم وصول الفئات الضعيفة للعدالة من خلال إنشاء برامج مساعدة قانونية مجانية، خاصة للنساء، لمساعدتهن في رفع قضاياهن المتعلقة بالممتلكات والأضرار أمام الجهات الرسمية.
- تأسيس مرصد مجتمعي للسلام يتكون من شباب ونساء مدربين لرصد انتهاكات ميثاق الشرف، وتوثيق قضايا النزاع الجديدة، ورفع تقارير دورية للجنة المشتركة والسلطة المحلية.

- **اقتصادياً وتنموياً:**

- إطلاق برامج التمكين الاقتصادي عبر تنفيذ مشاريع مدرة للدخل وقروض صغيرة للنساء والشباب، مع التركيز على إعادة تأهيل الأصول الزراعية والثروة الحيوانية.
- إعادة بناء المساكن المتضررة بالبدء في برنامج شامل لإعادة إعمار وتأهيل المنازل المدمرة، بناءً على مسح دقيق للأضرار وبمشاركة مجتمعية.
- إنشاء صندوق مجتمعي دوار للتنمية يمول مشاريع صغيرة مشتركة بين أفراد من الأطراف المختلفة، مثل مشاريع المياه أو الأسواق، لتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

- **اجتماعياً وثقافياً:**

- تأسيس منتديات حوار مجتمعية موسعة للانتقال من الحوارات غير الرسمية إلى منتديات منظمة وشاملة التمثيل لمناقشة جذور النزاع والاتفاق على ميثاق الشرف.
- إدماج برامج السلام ضمن العملية التعليمية بالعمل مع المدارس لتضمين أنشطة تعليمية حول التسامح والتعايش وحل النزاعات.
- إطلاق حملات إعلامية مجتمعية لمكافحة خطاب الكراهية عبر المنابر الدينية والتعليمية ووسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة الصور النمطية السلبية..

الحلول طويلة الأمد (3 - 5 سنوات):

> **التنمية المستدامة وضمان عدم تكرار النزاع**، يهدف هذا المستوى إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وترسيخ السلام في بنية المجتمع، وضمان استدامته عبر التنمية الشاملة..

سياسياً ومؤسسياً:

- تعزيز الحوكمة المحلية التشاركية عبر بناء قدرات السلطات المحلية واللجان المجتمعية في إدارة النزاعات وتخطيط المشاريع لضمان الملكية المحلية لعملية السلام.
- تطوير إطار قانوني محلي للعدالة التصالحية لدمج مخرجات الحوارات المجتمعية والاتفاقات العرفية في إطار قانوني تعترف به السلطات الرسمية، لضمان استدامة الحلول.
- دمج ميثاق الشرف المجتمعي في الإطار المحلي ليصبح مرجعية معترفاً بها ورسمية لحل النزاعات في المنطقة.

اقتصادياً وتنموياً:

- تنفيذ مشاريع تنموية استراتيجية لمعالجة الأسباب الجذرية الاقتصادية، مثل بناء مشتركة للمياه والصرف الصحي واصلاح الطريق، أو إنشاء أسواق محلية مشتركة.
- ربط المنطقة بشبكات التنمية الأوسع عبر العمل على جذب المنظمات التنموية للاستثمار في الصراري، ودمجها في خطط التنمية الشاملة للمحافظة.
- دعم إنشاء التعاونيات الزراعية والرعوية لإعادة تأهيل الأصول واستعادة سبل العيش المحلية بشكل مستدام ومنظم.

- **جتماعياً وثقافياً:**

- تفعيل الحوار بين المجتمعات بتنظيم فعاليات ثقافية ورياضية واجتماعية دورية تجمع شباب وأهالي الصراري والقرى المجاورة.
- ترسيخ ثقافة المصالحة في النظام التعليمي عبر دمج مبادئ بناء السلام وحل النزاعات كجزء من المناهج أو الأنشطة الرئيسية لغرس ثقافة سلام دائمة.
- إنشاء آليات للذاكرة الجماعية والاعتراف بالضرر كتأسيس آليات مجتمعية لتوثيق قصص الضحايا والاعتراف المتبادل بالمعاناة، كإقامة نصب تذكاري رمزي أو يوم سنوي للمصالحة.
- إحياء الموروث الثقافي المشترك بدعم الأنشطة الفنية والثقافية التي تحتفي بالهوية المشتركة وقيم التسامح التي كانت سائدة تاريخياً في المنطقة.

كيف يمكن للمجتمع المحلي أن يملك الحلول؟

ملكية المجتمع المحلي في قرية الصراري والقرى المجاورة لها للحلول ليست هدفاً بحد ذاتها، بل هي الآلية الوحيدة لضمان الاستدامة. ويتحقق ذلك عبر:

- **القيادة المحلية للمبادرات:**

يجب أن تكون لجان الوساطة والحوار وإدارة المشاريع مُشكَّلة من أبناء وبنات المجتمع نفسه، مع تقديم الدعم الفني والمالي لهم، وليس فرض حلول من الخارج.

- **التشاركية في اتخاذ القرار:**

يجب أن تُتخذ القرارات المتعلقة بتحديد الأولويات وتصميم المشاريع وتنفيذها عبر آليات تشاركية تضمن سماع صوت الجميع، خاصة الفئات المهمشة كالنساء والشباب.

- **الشفافية والمساءلة:**

عرض ميزانيات المشاريع ومخرجات الحوارات بشكل علني وواضح للمجتمع، مما يبني الثقة ويقطع الطريق على المستفيدين من الفوضى.

- **بناء القدرات المحلية:**

الاستثمار في تدريب الكوادر المحلية لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها على المدى الطويل، بدلاً من الاعتماد الدائم على الدعم الخارجي.

ملخص نموذج متكامل للحلول:

يعتمد النموذج على «التكامل والتزامن». لا يمكن للحلول الاقتصادية أن تنجح في بيئة أمنية منهارة، ولا يمكن للمصالحة الاجتماعية أن تتم على مظالم مكدسة وبطون خاوية، وبيئة غير مدعومة مؤسسياً. لذلك، يعمل النموذج كحزمة متكاملة حيث: تبدأ التدخلات الخدمية العاجلة في بناء الثقة، التي تسمح ببدء حوار مجتمعي، والذي يُنتج اتفاقات حول قضايا العدالة، التي تُمهد الطريق لمشاريع تنموية مستدامة، والتي بدورها تعزز الاستقرار وتضمن عدم العودة إلى العنف. هذا النموذج الحلزوني الصاعد يحول حلقة العنف المفرغة إلى حلقة سلام بناءة.

التوصيـــــــات لتعزيز المصالحة والتعايش

التوصيات لتعزيز المصالحة والتعايش:

للحكومة على المستوى الوطني:

- تفعيل الإطار التشريعي للعدالة البديلة عبر الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الوساطة رقم (10) لسنة 2014، وتطوير إطار قانوني يعترف بآليات العدالة التصالحية المجتمعية كجزء مكمل للقضاء الرسمي.
- تعزيز سلطة القضاء والمؤسسات المحلية بتوفير الدعم اللازم لتفعيل قانون السلطة المحلية، وضمان تنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بنزاعات الممتلكات لإنهاء الإفلات من العقاب.
- توجيه الموارد الوطنية لإعادة الإعمار عبر تخصيص ميزانيات ضمن خطط الدولة لإعادة بناء البنية التحتية الأساسية (الطرق، الصحة، المدارس) في المناطق المتضررة من النزاع كالصراري.
- اعتماد سياسات وطنية لمكافحة خطاب الكراهية بتفعيل الإطار القانوني الذي يجرم التحريض على أسس مذهبية أو مناطقية، ومحاسبة الأفراد والمؤسسات الإعلامية التي تروج له.

للسلطة المحلية (المحافظة والمديرية):

- وفير الغطاء السياسي والأمني لمبادرات السلام المحلية من خلال الاعتراف الرسمي بلجان الوساطة والمصالحة، وتوفير الحماية اللازمة لأنشطتها ومنسقيها.
- تخصيص موارد من الميزانية المحلية لدعم التعايش السلمي عبر تمويل المشاريع الخدمية الصغيرة والمشتركة التي تعزز المصالح المتبادلة بين أطراف النزاع.
- تبني دور المنسق الفعال للتدخلات التنموية والإنسانية لضمان تكامل جهود المنظمات وتوجيهها نحو الأولويات التي يحددها المجتمع، ومنع الازدواجية والتضارب.

- الالتزام بسياسة «الحياد الإيجابي» في إدارة النزاع عبر العمل كوسيط نزيه بين جميع الأطراف، وتسهيل الحوار، وتوفير بيئة آمنة لتنفيذ المشاريع التنموية.

للجهات/المنظمات الدولية المانحة:

- اعتماد آليات تمويل مرنة وطويلة الأمد لعمليات بناء السلام بالتحول من المشاريع قصيرة الأجل إلى دعم استراتيجي يسمح للمبادرات المحلية بالتكيف مع السياق المتغير.
- إعطاء الأولوية لتمويل التدخلات التي تعالج محركات النزاع كالتركيز على المساعدة القانونية لحل نزاعات الأراضي، وبرامج النقد مقابل العمل، وإعادة تأهيل الخدمات الحيوية.
- توجيه الدعم نحو بناء القدرات المحلية بدلاً من التنفيذ المباشر بتمكين منظمات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية من إدارة وتنفيذ المشاريع بأنفسها لضمان الاستدامة.
- تصميم المساعدات الإنسانية بما يساهم في بناء السلام عبر ربط برامج الإغاثة بفرص لخلق مصالح مشتركة، مثل مشاريع البنية التحتية التي تخدم وتوظف من جميع أطراف النزاع.
- دعم توثيق ونشر النماذج الناجحة في العدالة التصالحية لتشجيع التعلم وتبادل الخبرات بين المجتمعات اليمنية التي تواجه نزاعات مماثلة.

لمنظمات المجتمع المدني المحلية:

- تولي زمام المبادرة في تيسير الحوار وتنفيذ المشاريع عبر لعب دور الوسيط المحايد، وتوفير مساحات آمنة للحوار، وإدارة المشاريع الخدمية والتنموية المقترحة.
- اعتماد نهج حساس للنزاع في كافة التدخلات عبر تحليل السياق بشكل مستمر وتصميم البرامج بما يضمن عدم تأجيج التوترات، والتركيز على عوامل الربط بين المجتمعات.
- قيادة جهود التوثيق والرصد المستقل للانتهاكات واستخدام البيانات للدعوة إلى المساءلة وجبر الضرر، وتوفير الدعم القانوني والفني للضحايا للمطالبة بحقوقهم.
- بناء الوعي المجتمعي حول ثقافة السلام عبر إطلاق حملات توعية حول أهمية العدالة التصالحية، ومبادئ التعايش، ومخاطر خطاب الكراهية، مع التركيز على الشباب والنساء.

للوسطاء والقيادات المجتمعية:

- قيادة جهود المصالحة مع الالتزام بالحياد والنزاهة باستخدام النفوذ الاجتماعي والعلاقات الشخصية للوساطة الفعالة، والحفاظ على مسافة واحدة من جميع الأطراف.
- العمل كبوصلة أخلاقية وصمام أمان للمجتمع بالتمسك بقيم العدالة والصفح، ومواجهة الاستقطاب والتحريض الخارجي، والدفاع عن ميثاق الشرف المجتمعي.
- السعي المستمر لتطوير المهارات في الوساطة الحديثة وفهم مبادئ حقوق الإنسان والعدالة التصالحية لزيادة فعالية التدخلات.
- حشد المشاركة المجتمعية الواسعة في مبادرات السلام عبر بناء شبكات تواصل وتنسيق مع كافة الفاعلين لضمان شمولية الحلول وتمثيلها للجميع، خاصة النساء والشباب.

للمجتمع المحلي:

- الانخراط الفعال في مبادرات السلام وتبني ملكيتها بالمشاركة في اللجان المشتركة، وجلسات الحوار، وتنفيذ المشاريع، وضمان استدامتها.
- الالتزام بمبادئ السلام ونبذ العنف في التعاملات اليومية عبر تبني ميثاق الشرف كمرجعية سلوكية، وإظهار إرادة حقيقية للتسامح والمصالحة.
- ممارسة الرقابة المجتمعية ومساءلة القادة والجهات الفاعلة بمتابعة الالتزامات، والمطالبة بالشفافية في إدارة المشاريع والمساعدات.
- دعم القيادات الإيجابية الساعية للسلام عبر مساندة الأفراد والمجموعات التي تعمل بصدق من أجل المصلحة العامة وعزل معرقلي السلام ومروجي الكراهية.

إمكانية التطبيق في سياقـــات مماثلـــة

منهجية تحليلية وإجرائية.

إن تحويل تجربة الصراري من مجرد دراسة حالة إلى منهجية قابلة للتطبيق يكمن في الانتقال من وصف ما حدث إلى تقنين كيفية التعامل مع ما يحدث. هذا لا يعني تقديم «وصفة جاهزة»، بل «إطار عمل مرن» يمكن تكييفه مع الخصوصيات المحلية.

أولاً: تحليل القابلية للتعميم: المنهجية بدلاً من الوصفة.

المبادئ الأساسية القابلة للنقل:

- مركزية العدالة التصالحية عبر التركيز على نموذج العدالة التصالحية كمدخل رئيسي لإصلاح الضرر وإعادة بناء العلاقات، كمسار داعم ومعزز للعدالة العقابية التي قد تكون غير واقعية في ظل ضعف الدولة.
- القيادة والملكية المحلية والتأكيد على أن الحلول المستدامة يجب أن تنبع من داخل المجتمع المحلي وتُقاد من قبل فاعلين محليين محايدين يتضمن الشباب والنساء والوجهاء. هذا يضمن ملاءمة الحلول للسياق الثقافي ويعزز قبولها.
- فصل النزاع الجزئي عن الكلي وهنا تكمن أهمية وضرورة عزل النزاع المحلي قدر الإمكان عن الاستقطابات الوطنية/الإقليمية أو تحييده لضمان سير عملية المصالحة الداخلية. بدون هذا العزل، ستظل الحلول المحلية رهينة للأجندات الأوسع.
- لمصالحة الموجهة بالتنمية من خلال ربط جهود بناء الثقة والمصالحة بالمشاريع التنموية المشتركة التي تلبي الاحتياجات المعيشية لكلا الطرفين. هذا النهج يحول التركيز من المظالم الماضية إلى المصالح المستقبلية المشتركة.
- إشراك الجهات الرسمية كشريك داعم من خلال العمل على إشراك وتفعيل دور المؤسسات الرسمية لتوفير الغطاء القانوني والتنفيذي للحلول المجتمعية وضمان استدامتها، دون السماح لها بفرض حلول فوقية.

خصائص الشرخ المجتمعي القابل للتطبيق: النموذج مناسب للسياقات التي تتشارك الخصائص التالية:

- النزاعات الهجينة/المتعددة الأبعاد حيث تتداخل الانقسامات الأفقية (المذهبية، العرقية، المناطقية) مع الانقسامات الرأسية (السياسية، المصالح الاقتصادية).
- التعايش المتصدع في مجتمعات كانت تتسم سابقاً بأواصر قرابة وتعايش، ثم تعرض نسيجها للتفكك والانهيار بسبب أسباب وعوامل دافعة جديدة ترتبط بالسياق العام.
- التدخل الخارجي المستغل المتمثل في وجود أطراف خارجية أو نخب تستغل وتغذي الانقسام المحلي لتحقيق مكاسبها الخاصة.

ثانياً، خارطة الطريق العملية للتكييف والتطبيق:

المرحلة التشخيصية: الفهم قبل التدخل.

> تطبيق الإطار التحليلي المستخدم في الصراري على السياق الجديد لتحديد الأسباب (الجذرية، والعوامل الموضوعية، والدافعة، والأسباب المباشرة)، وتحليل الأطراف الفاعلة ومحركات النزاع، ومستويات التأثير، وتفاعل الاحتياجات، والتحديات الهيكلية، لتجنب فرض حلول غير مناسبة، مع التأكيد على تحليل حساسية النزاع والدخول من خلال عوامل الربط.

- تحليل ودراسة وتقييم الجهود السابقة (مبادرات الحلول) لتحديد أسباب فشلها أو نجاحها، واستخلاص الدروس المستفادة لتجنب تكرار الأخطاء، والاسترشاد بالتجارب الإيجابية.
- مقارنة الأنماط وتقييم مدى تطابق نمط النزاع الحالي مع نزاع الصراري لتحديد المكونات التي تحتاج إلى تعديل جذري.

ثالثاً، المرحلة التنفيذية: البناء التدريجي.

- تشكيل ائتلاف سلام المحلي يمثل كافة فئات المجتمع ليكون بمثابة بيئة حوارية محايدة وداعمة للآليات الرسمية، (تعزيز الآليات البديلة لحل النزاعات التي تكون داعمة ومعززة للآليات الرسمية).
- تصميم برامج مصالحة تتناسب مع خصوصيات وثقافة المنطقة الجديدة، وقائمة على الأدلة، بدلاً من استنساخ التجربة حرفياً.
- اعتماد نهج تدريجي يبدأ بخطوات بسيطة وملموسة (كمشروع خدمي مشترك) لبناء الثقة قبل معالجة القضايا الشائكة كالدماء والأراضي.

رابعاً، شروط النجاح والاستدامة:

- توفر إرادة حقيقية للمصالحة حيث يجب وجود نية صادقة لدى الأطراف الأساسية، ودعم معلن من السلطات العليا أو المحلية.
- تحييد معرقلي السلام حيث يتطلب النجاح تحديد الأطراف المستفيدة من استمرار النزاع ووضع استراتيجيات واضحة لعزلهم أو إشراكهم تحت شروط واضحة تعمل على تحويل مواقفهم إلى داعمين.

- المرونة والسياقية وهنا يجب التأكيد على أن النموذج هو «إطار مرن» وليس «وصفة ثابتة»، ويتطلب تعديلاً مستمراً ليناسب الخصوصيات المحلية.
- ضمان الموارد والاستمرارية حيث يعتبر أحد أكبر التحديات هو تأمين تمويل طويل الأمد يسمح بتنفيذ المراحل المختلفة للحل، وتجنب الاعتماد على مشاريع قصيرة الأجل لا تحقق أثراً مستداماً.
- التوثيق وتبادل الخبرات توثيق التجربة بشكل منهجي وتشجيع تبادل الزيارات والخبرات بين قادة المجتمعات المختلفة لتعزيز التعلم الأفقي وبناء قاعدة معرفية وطنية حول بناء السلام المحلي.

> إن احترافية هذا النموذج تكمن في تحويل التركيز من تفاصيل نزاع الصراري إلى العمليات والآليات المنهجية التي يمكن فصلها عن السياق الجغرافي ونقلها وتكييفها، مما يجعله أداة فعالة لبناء السلام في بيئات معقدة

الخاتمة:

الاستنتاجات الرئيسية:

تكشف أزمة الصراري عن نمط خطير لكيفية تحويل النزاعات المحلية ذات الجذور التاريخية والاجتماعية إلى حروب بالوكالة مدمرة، عندما تتقاطع مع صراع وطني شامل. لقد أثبتت الورقة أن انهيار سلطة الدولة، والاستقطاب المذهبي، والتدهور الاقتصادي، شكلوا «المثلث القاتل» الذي فكك النسيج الاجتماعي للقرية. كما أوضحت أن الحلول العسكرية أو الوساطات التقليدية السطحية مآلها الفشل لأنها تتجاهل الأسباب الجذرية وتراكم المظالم. التأثيرات لم تكن مجرد دمار مادي، بل امتدت إلى انهيار منظومة القيم وتسميم الذاكرة الجماعية، مما يجعل التعافي تحدياً مركباً يتجاوز إعادة الإعمار.

يؤكد دمج مخرجات الحوار المجتمعي مع التحليل الاستراتيجي أن الطريق إلى السلام في الصراري يمر حتماً عبر العدالة التصالحية التي تبدأ من القاعدة. لقد أوضح المجتمع المحلي أن السلام ليس مجرد صمت للمدافع، بل هو شعور بالأمان على الممتلكات، ووجود طريق آمن، ومركز صحي قريب، وفرصة عادلة في الحياة. إن الفجوة بين التحليل السياسي والاحتياج المجتمعي يمكن ردمها فقط عبر آليات محلية مثل «اللجنة المجتمعية» التي تضمن أن تكون الحلول نابعة من الواقع ومملوكة لأصحابها.

التطلعات المستقبلية:

على الرغم من عمق الجراح، فإن الأمل يكمن في قلب المجتمع نفسه. إن الإرهاق من الحرب، والتفضيل المجتمعي الواسع للمصالحة، ووجود فاعلي سلام محليين، كلها تشكل فرصاً حقيقية يمكن البناء عليها. المستقبل المنشود للصراري ليس عودة إلى ما قبل 2015، بل بناء واقع جديد وأكثر منعة، يقوم على أساس العدالة التصالحية التي تعالج مظالم الماضي، والتنمية التشاركية التي تبني مصالح مشتركة للمستقبل، والحوكمة المحلية التي تضمن عدم تكرار الأزمة. إن نجاح تجربة الصراري في التحول من «بؤرة توتر» إلى «نموذج تعافٍ» لن ينقذ قرية واحدة فحسب، بل سيقدم خارطة طريق ملهمة لمجتمعات يمنية أخرى تمزقها صراعات مماثلة.

إن التطلعات لمستقبل الصراري أصبحت الآن أكثر وضوحاً وعملية. هي لا تتمثل فقط في بناء السلام، بل في بناء سلام عادل ومستدام. المستقبل المنشود هو الذي يتم فيه حل قضية الأراضي بشكل عادل، وتعود فيه الخدمات الأساسية، ويتمكن فيه الشباب والنساء من المساهمة في بناء اقتصاد محلي مزدهر. نجاح هذا النموذج، الذي يجمع بين القيادة المحلية والدعم الخارجي الموجه نحو الأولويات المجتمعية، لن يشكل نقطة تحول للصراري فقط، بل سيقدم دليلاً عملياً ومنهجية قابلة للتطبيق على أن السلام في اليمن يمكن ويجب أن يُبنى من الأسفل إلى الأعلى.

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

ورقـــــــة سياسات

من الصراع الهجين إلى نموذج
التعافـي فـي قريـــة الصـراري
نحو خارطة طريق للعدالة التصالحية
وبنـــاء الســـلام بقيـــادة
مجتمعيـة

إعداد:

عبدالغني الهياجم

باحث في مجال بناء السلام
وحقوق الإنسان

www.ama-ye.org

abducteesmother

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

SAM Rights & Liberties

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute